

# تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورو مغاربية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

إشراف الأستاذ

عبد المالك زغبة

إعداد الطالبة

فاطمة قروم

السنة الجامعية: 1439 هجري - الموافق لعام 2018 م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26) وَاحْلُلْ

عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِي (27) يَفْقَهُوا قَوْلِي (28) » سورة طه

صدق الله العظيم

# الإهداء

أهدي ثمرة عملي وجهدي الى عائلتي الكريمة

وأخص بالذكر:..... والدي ووالدتي

..... أخي وأخواتي وكل عائلتي

أهدي ثمرة عملي:..... الى كل من علمني وله فضل

في ما وصلت اليه من اساتذتي الأفاضل

أهدي ثمرة عملي:..... الى كل زملائي في الدراسة

دفعة ماستر 2018 وأخص بالذكر:

بن صفية وداد، صخارة هاجر، زايدي فطيمة الزهراء

قديح إيمان، فروج نجوى، بوعلي سارة، أوزينة .....

وفي الأخير أهدي هذا العمل لكل من ساهم في اتمامه

وانجازه سواء من قريب أو من بعيد

ومعذرة للذين فاتني أن أشير إليهم

# التشكرات

الشكر لله

من لم يشكر أهل العلم والفضل لم يشكر الله

فشكري وعرفاني وتقديري الى أستاذي الفاضل

الأستاذ / عبد المالك زغبة

الذي تشرف بقبول الاشراف على هذا العمل والذي لم يبخل عليا بتوجيهاته

ونصائحه السديدة طيلة فترة انجاز هذه المذكرة

شكري وعرفاني الى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بدون استثناء

كما أتقدم بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة اللذين أتشرف

بمناقشتهم لهذه المذكرة

فاطمة قروم

# خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: مدخل مفهوماتي ونظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم الأخرى

المطلب الثالث: دوافع الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: المداخل النظرية لتفسير الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: المدخل الاقتصادي للهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: المدخل النفسي للهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: المدخل الاجتماعي للهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: آثار وأنواع الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: آثار الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: أنواع الهجرة غير الشرعية

الفصل الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورو مغربية

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: الانعكاسات الاجتماعية

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والأمنية

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية

المبحث الثالث: الانعكاسات الثقافية والحضارية

المطلب الأول: اشكالية الاختلاف الحضاري بين المهاجرين والأوروبيين

المطلب الثاني: اشكالية التمييز العنصري وصعوبة الاندماج

الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الاستراتيجية الأمنية لوقف الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الآليات الأمنية لاحتواء الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: التعاون الأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: دعم التنمية عبر الشراكة الأورو مغربية لمحاربة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الشراكة الاقتصادية والمالية

المطلب الثاني: جهود الاتحاد الافريقي للتنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: سياسة التعاون الأورو مغربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: التعاون شمال شمال لمكافحة الهجرة غير شرعية

المطلب الثاني: التعاون جنوب جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: التعاون شمال جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية

الخاتمة

مقدمة

تعتبر مسألة الهجرة من ابرز المظاهر الملازمة لتطور البشرية، فهي ظاهرة قديمة ومتجددة مرتبطة بظروف حياة الانسان، فهي وسيلة اساسية للبحث عن مناطق اكثر أمنا واستقرارا وغنى بالثروات التي تمكن هذا الانسان من العيش في ظروف أحسن، ومنه فقد عرفت معظم المجتمعات البشرية موجات كبيرة من الهجرة من المناطق القاسية والجافة في الجبال والصحاري نحو المناطق المعتدلة في ضفاف الأنهار وشواطئ البحار، والتي تتوفر فيها المياه والمناخ المعتدل وظروف حياة أفضل من تلك التي هاجروا منها، خاصة في ظل غياب أي نظم أو قوانين تمنع الهجرة في تلك الحقب الزمنية. غير أنه بعد ظهور كيانات سياسية تعرف بالدول، لها سيادة وحدود جغرافية وسلطات أمنية تسهر على حراسة هذه الحدود، أصبحت مسألة الهجرة تتطلب اجراءات تنظيمية ورخص عبور واقامة، وغيرها من التنظيمات التي تجعل من هذه الهجرة عملية نظامية وليست فوضوية. وهو ما كان عاملا في ظهور ما يعرف بالهجرة غير الشرعية أو السرية، والتي أصبحت من دولة اقل مستوى تنموي نحو دولة أخرى أكثر تطورا ونجاحا في مسارها التنموي، وهذه العملية تعتبر خرقا لقانون الدولة المستقبلية وخرقا للقانون الدولي، وغالبا ما تعتمد الدول اجراءات أمنية لمحاربتها والتصدي لها حماية لأمنها واستقرارها.

وفي هذا الاطار تعتبر المنطقة الأورو مغربية من أكثر المناطق في العالم التي تشهد استفحالا لهذه الظاهرة، في السنوات الأخيرة خاصة منذ بداية التسعينات من نهاية القرن العشرين، حيث تعرف نسب مرتفعة جدا من هجرة الشباب من الدول المغربية والافريقية من الحدود الجنوبية للبحر المتوسط، نحو السواحل الجنوبية لشماله خاصة نحو فرنسا واسبانيا وإيطاليا، وتترك آثارا كبيرة على أمن واقتصاديات هذه الدول. ولذلك أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الدول المغربية نحو دول غرب أوروبا تسيطر على أجندة العلاقات الأورو مغربية، فأوروبا تسعى لوقف تدفق هذه الهجرة نحو أراضيها بكل السبل

الممكنة، وذلك بالتعاون مع شركائها في جنوب المتوسط من الدول المغاربية، في حين تعجز هذه الأخير عن تقديم مساعدات فعالة في ظل امكانياتها المادية والمالية المحدودة.

### أولاً: مبررات اختيار الموضوع

أ- المبررات الذاتية: الميل والرغبة الشخصية كانت سببا في اختياري لهذا الموضوع، حيث أُرغب في الاحاطة بالجوانب الغامضة لهذا الموضوع، خاصة وأن هذه الظاهرة شهدت في السنوات الأخيرة تفاقما حاداً، نتج عنه عدد كبير من الوفيات غرقاً في البحر.

ب- المبررات الموضوعية: يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية موضوع الساعة، فقد استحوذ على حيز هام من الاهتمام السياسي والأمني، وحيزاً هام أيضاً من الاهتمام الاعلامي ومنه فهو قضية تمس المجتمع المغربي جديرة بالدراسة والاهتمام.

### ثانياً: أهمية الموضوع

تكتسي ظاهرة الهجرة غير الشرعية أهمية بالغة على المستوى العلمي والعملية، وذلك نظراً الى الآثار الكبيرة التي تخلفها على مختلف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء على الدول التي تنزف من طاقاتها البشرية خاصة فئة الشباب، مما يفقدها مقوم أساسي من مقومات اليد العاملة والطاقة الانتاجية لإحداث التنمية، أو بالنسبة للدول المستقبلية لها وما يترتب عنها من مخاطر أمنية واجتماعية واقتصادية، ومخاطر يتعرض لها المهاجرون ففي غالب الأحيان يموتون غرقاً في البحر.

### ثالثاً: الاشكالية (المشكلة البحثية)

#### أ- الاشكالية الرئيسية

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر الانسانية التي أخذت حيزاً واسعاً من النقاش والجدل العلمي، وتعتبر أيضاً محور التعاون الدولي والاقليمي الهادف الى

مواجهتها والتصدي لها، وفي هذا الاطار تعتبر العلاقات الأورو مغاربية من بين أهم هذه المنظومات الاقليمية التي تتمحور اهدافها حول مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، ومنه تثار الاشكالية الرئيسية:

- كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على مسار العلاقات الأورو مغاربية؟

ب-التساؤلات الفرعية

وتتفرع على هذه الاشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية أهمها:

- 1- ما هو مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- 2- ما هي انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورو مغاربية؟
- 3- ما هي أهم الآليات والحلول المساعدة على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورو مغاربية؟

رابعا: نطاق الاشكالية

أ-النطاق المكاني: تتمحور الدراسة في حدود جغرافية تنحصر في مجموعة الدول المغاربية وهي: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، وموريتانيا ، ومجموعة الدول الأوروبية المكونة للاتحاد الأوروبي مع التركيز على الدول المطلة على المتوسط في جزئه الغربي وهي ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال، واليونان.

ب-النطاق الزمني: الدراسة تتناول ظاهرة الهجرة غير شرعية في المنطقة المغاربية منذ سنوات التسعينات عموما، غير أنها تتركز بشكل خاص خلال المرحلة الزمنية الممتدة من أحداث 11 سبتمبر 2001 الى غاية يومنا هذا.

## خامسا: الفرضيات

### أ-الفرضية الرئيسية

- تؤثر الهجرة غير الشرعية تأثيرا مباشرا وكبيرا على مسار العلاقات الأورو مغربية.

### ب-الفرضيات الثانوية

1-الهجرة غير الشرعية ظاهرة سلبية ترتبط أساسا بمشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

2-للهجرة غير الشرعية انعكاسات سلبية على المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحضارية وفي الأخير على توجه العلاقات الأورو مغربية.

3-تعد التنمية ودعم التعاون وتطويره أحد أهم الآليات والحلول الفعالة لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

## سادسا: الدراسات السابقة

ان عملية البحث مكنتني من الاطلاع وجمع وتصنيف عدد مهم من المراجع حول موضوع الدراسة، والتي حاولت توظيفها بطريقة علمية ومناسبة لهذه الدراسة، ومن أهمها :

1- كتاب بعنوان: "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة" لكتبه محمد غربي وآخرون، والذي صدر سنة 2014 في طبعته الأولى، فقد تناول هذا الكتاب الذي يتجاوز عدد صفحاته 450 صفحة، هذه الظاهرة بشكل أكثر دقة وعلمية خاصة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية، وكذا المخاطر وآليات المكافحة وأهم سياسات التعاون المتبناة في اطار الشراكة الأورو متوسطية، رغم اننا في هذه الدراسة ركزنا على جزء من هذا الاطار الجغرافي وهو العلاقات الأورو مغربية.

2-كتاب بعنوان: "الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الاقليمي 5+5" لكاتبته ونيسة الحمروني الورفلي، والذي صدر سنة 2016 عن دار الفكر الجامعي بالاسكندرية، والذي ركز على أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها على علاقات التعاون الاقليمي، وكذا سياسات التعاون بين مجموعة 5+5 في مجال محاربتها.

4-كتاب بعنوان: "آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية في ضوء القانون الدولي الجنائي" لكاتبه رؤوف قميني، الصادر عن دار هومة بالجزائر سنة 2016 والذي ركز بشكل كبير على ماهية الهجرة غير الشرعية وتطورها التاريخي، مع التركيز بدرجة أكثر على الظاهرة في الجزائر، وبما ان طبيعة الدراسة قانونية فقد ركزت أيضا على اركان جريمة تهريب البشر، والآليات القانونية للتصدي لها.

### سابعا: المناهج المستخدمة

أ-**المنهج الوصفي:** استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي، نظرا لطبيعة الدراسة التي تتناول ظاهرة تتطلب استخدام المنهج الوصفي من أجل تقديم تحليل وتفسير وصفي لها، فهو يساعد على فهم الظاهرة وكشف أسبابها وخصائصها وانعكاساتها وآثارها الايجابية والسلبية، وكذا يساعدنا أيضا على تحديد الآليات والوسائل المناسبة لمواجهتها والتقليل من آثارها السلبية.

ب-**المنهج التاريخي:** يعتبر أيضا المنهج التاريخي منهج مناسب في الدراسة، لأنه يساعدنا في تتبع المسار الذي أخذته هذه الظاهرة على مدى سنوات، والتطورات العوامل التي كانت سببا في تفاقم حداثها، وكذا آليات ووسائل التصدي لها.

ج-**المنهج الاحصائي:** هذا المنهج ضروري أيضا في دراستنا هذه، باعتباره منهج كمي يعتمد على الرياضيات والدقة في عرض الارقام، فهو يساعد في تفسير الظواهر تفسيراً

كميا علميا صحيحا، وقد استخدمناه في تحديد نسب الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة، وعرضها وتحليلها حسب الجنسيات، وكذا أرقام الميزانيات المخصصة لمحاربتها.

### ثامنا: الإطار المفاهيمي

**1-الهجرة:** تعبر في اللغة العربية عن الشخص الذي يقوم بالهجرة، وهي مصطلح يطلق على الوافد على البلاد والنازح منها على حد سواء بعكس اللغة الفرنسية، حيث عندما ينتقل الشخص الى بلد آخر غير بلده يسمى بالنسبة للبلد الجديد مهاجرا، وبالنسبة لبلده الأصلي نازحا.<sup>(1)</sup>

**2-الهجرة غير الشرعية:** لها العديد من المصطلحات المعبرة عن نفس المعنى، مثل الهجرة السرية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، وتعني انتقال فرد أو جماعة من مكان الى مكان آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليه دوليا.<sup>(2)</sup> وتعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أدونات دخول مسبقة أو لاحقة.<sup>(3)</sup>

**3-التعاون:** يعني تبادل المساعدة وتبادل المشاركة في العديد من المجالات، بين الدول ذات المستويات الانمائية المتفاوتة.

**4-المهاجر:** هو ذلك الشخص الذي ينتقل الى بلد ليقوم فيها بحثا عن العيش والعمل.

(1) - كريم متقي، «الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوروبا»، رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.

(2) - عبد النور ناجي، «الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي»، مداخلة في ملتقى، قسنطينة 2008، ص 119.

(3) - عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (ط1؛ الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص 17.

## تاسعا: تقسيم الدراسة

تتكون خطة الدراسة من ثلاث فصول مرتبة بتسلسل منطقي، تهدف الى تحليل وتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية، وابرار مدى وكيفية تأثيرها على توجه ومضمون العلاقات الأورو مغاربية، وذلك انطلاقا من الاشكالية البحثية وصولا الى تقديم اجابات موضوعية واستنتاجات علمية.

تتناول **الفصل الأول**: الاطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تعريف الظاهرة وابرار دوافعها، ثم تحديد المداخل النظرية المفسرة لدوافع هذه الظاهرة، وكذا آثارها وأنواعها، وتتناول **الفصل الثاني**: أهم انعكاسات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورو مغاربية، خاصة الانعكاسات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا الثقافية والحضارية، أما **الفصل الثالث**: فقد تناول آليات المواجهة المشتركة الأورو مغاربية، وذلك من خلال الاستراتيجية الأمنية والتعاون ودعم التنمية.

## عاشرا: العوائق والصعوبات

واجهتنا في اعداد هذا العمل العديد من العوائق والصعوبات أهمها:

- قلة الاحصائيات حول نسب الهجرة غير الشرعية بصفة دقيقة ومفصلة حسب السنوات والجنسيات، وتضاربها في بعض الحالات حيث يكون هناك فارق كبير بين الأرقام والاحصائيات المعروضة في المراجع المختلفة.
- عدم امكانية اجراء حوارات مباشرة مع بعض المهاجرين غير الشرعيين، من أجل التأكد من صحة الأسباب والدوافع نحو هجرة الشباب المغاربي نحو أوروبا.
- قلة صنف محدد من المراجع يتمثل في الكتب حول الظاهرة، فمعظم المراجع هي عبارة عن مقالات ومذكرات ماجستير.

# الفصل الأول

## مدخل مفهوماتي ونظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية

- المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية
- المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية
- المطلب الثاني: علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم الأخرى
- المطلب الثالث: دوافع الهجرة غير الشرعية
- المبحث الثاني: المداخل النظرية لتفسير الهجرة غير الشرعية
- المطلب الأول: المدخل الاقتصادي للهجرة غير الشرعية
- المطلب الثاني: المدخل النفسي للهجرة غير الشرعية
- المطلب الثالث: المدخل الاجتماعي للهجرة غير الشرعية
- المبحث الثالث: آثار وأنواع الهجرة غير الشرعية
- المطلب الأول: آثار الهجرة غير الشرعية
- المطلب الثاني: أنواع الهجرة غير الشرعية

## تمهيد:

عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا على المستويين الأكاديمي والسياسي الميداني، فعلى المستوى الأكاديمي تناولتها العديد من الدراسات العلمية، وحاولت تقديم تفسيرات علمية لأسباب ودوافع حدوثها والانعكاسات والآثار المترتبة عنها. وعلى المستوى السياسي والميداني فقد عرفت أيضا اهتماما بالغاً، حيث كانت محور اهتمام العديد من الدول والمنظمات الإقليمية، وتم تخصيص ميزانيات كبرى لمواجهتها خاصة في بعض المناطق من العالم التي تتضاعف درجة تأثيرها على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ومن هذا المنطلق تعتبر عملية تعريف الظاهرة جزء مهم جدا من فهمها والقدرة على التصدي لها، فنجد بأنه قد تم تعريفها والتطرق لها من زوايا مختلفة، وفي هذه الدراسة التي نحن بصددتها، سنحاول عرض ومناقشة وتحليل مجموعة من التعاريف التي تساعدنا في فهم الظاهرة واستيعاب مختلف أبعادها وخصائصها، وكذا علاقتها ببعض المفاهيم الأخرى المتداخلة معها، واستقصاء دوافعها وأسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما سنحاول أيضا عرض أهم المداخل النظرية المفسرة للظاهرة، خاصة المدخل الاقتصادي والنفسي والاجتماعي، ثم في الأخير البحث في أنواع الهجرة غير شرعية وكذا آثارها الايجابية والسلبية.

## المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية:

يرتبط مصطلح الهجرة غير الشرعية بفكرة الحدود بين الدول وكذا بأنواع الأخرى للحركات السكانية التي باتت ميزة من ميزات المجتمع الإنساني، ولكنها في نفس الوقت ترتبط بالسياسات والمنظومات القانونية التي تبناها.

إن مفهوم الهجرة مفهوم ينطوي على دلالات مختلفة نظرا لتداخله مع مفاهيم أخرى وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق الى تعريفه و التعاريف ذات الصلة به والوقوف على الأسباب المؤدية له كظاهرة.

## المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.

أولاً: الهجرة لغة " اشتقت لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان الى مكان آخر.

- في لسان العرب: الهجرة ضد الوصول(هجرت شيء أي تركته و أغفلته) وهي النزوح من ارض الى ارض، واصل المهاجر عند العرب هي خروج البدوي من باديته الى المدن".<sup>(1)</sup>  
ثانياً: الهجرة اصطلاحاً.

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل انتقال السكان من مكان لآخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

## ثالثاً: لفظ الهجرة في اللغة الإنجليزية

*Immigrate(v) immigrant (n) immigration(n)*، يهاجر، مهاجر، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يقدمون الى بلد اخر اجنبي ليجعلوه مقرا دائما.<sup>(2)</sup>

(1) - أحمد عبد العزيز الاصقر، الهجرة غير مشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير مشروعة، (ط1؛ الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص09.

(2) - المرجع نفسه، ص11.

*Migrate, migrant, migration, transmigration* يهاجر، مهاجر، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد أو مكان آخر دوريا أو موسميا أو بقصد العمل، ليتضح الفرق بين مصطلح *migration* و *immigration* هو أن الأول لا يعني الإقامة الدائمة، أما الثاني فهي الهجرة الوافدة أي القادمة بفرض الإقامة بصفة دائمة.

رابعا: **الهجرة في الشريعة:** تعرف على أنها الانتقال من دار الكفر الى دار السلام، وهي واجبة على كل من لا يستطيع أن يؤمن على نفسه أو ماله ولا يستطيع أن يقيم فيها شعائر الإسلام والدعوة إليه، أين ورد اللفظ في عدة مواطن من القرآن الكريم لقوله تعالى: " وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا " سورة النساء الآية" (سورة النساء الآية 100).

كما أوحى الله عز وجل الى رسوله الكريم بالهجرة من مكة الى المدينة وأمره بالهجرة بعيدا عن سلطان الظلم والطغيان في قوله تعالى: "... قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا " (سورة النساء الآية 97) .

- يرى الأستاذ " تريبالا : " بان للهجرة تعريفين عام وخاص.
- **التعريف العام:** تعني الحركة والفعل الآتي في الانتقال لدولة غير الدولة الأصل.
- **التعريف الخاص:** فتعني دخول الأشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم، ويمكن تقسيم الهجرة حسب معيارها الجغرافي الى قسمين:
- أ/ **هجرة داخلية:** تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة.<sup>(1)</sup>

(1) - عبد الله عبد الغني غانم، المهاجر المصري دراسة سوسيو انثروبولوجية، (الاسكندرية ، مصر 1990)، ص14.

ولا تطلب تأشير أو إذن للتنقل لأنها تتم داخل الدولة الواحدة.

ب/ **هجرة دولية:** تتم داخل حدود الدولة بحيث يعتبر الفرد أو الجماعة الحدود الدولية

لدولتهم بغرض الإقامة الدائمة أو شبه الدائمة في الدولة التي يريدون الذهاب إليها.

وقد عرف تقدير التنمية البشرية الصادرة عند الأمم المتحدة لسنة 2009 الهجرة الدولية

على أنها تشير الى التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنها تغير في بلد

الإقامة المعتاد وبالتالي فإن المهاجر هو الفرد الذي غير محل إقامته المعتاد وإما بالعبور

لأحد الحدود أو بالتحرك الى منطقة أو مقاطعة داخل بلده الأصلي الذي ينتمي إليه.

#### خامسا: تعريف الهجرة الشرعية:

إذا كانت الهجرة الشرعية تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي

الى الدولة المستقبلية، وتحدث بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين للحد من الهجرة إليها

أو لا تطلب تأثير دخول لأراضيها أو اتجاه الدول التي تمنح تأشيرات دخول نظامية

للمهاجرين فإن الهجرة غير الشرعية هي دخول المهاجر الى دولة غير دولته دون تأثير أو

إذن مسبق.<sup>(1)</sup>

ويمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها الهجرة التي تتم بطريق غير قانونية وغير

شرعية وذلك إما عند طريق وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات التهريب والجريمة كما يمكن

أن تكون أو الأمر بتأشير صالحة لكن المهاجر يبقى حتى بعد انتهاء صلاحية التأشيرة

ودون الحصول على موافقة السلطات.

وتأخذ الهجرة غير الشرعية صورا عديدة تؤدي الى النهاية الى نتيجة واحدة وهي

الهجرة غير الشرعية ومن ذلك نجد:<sup>(2)</sup>

- دخول الشخص حدود دولة ما دون إجراءات قانونية (تسلل - تهريب).

(1) - هشام بشير، « الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها » ، مجلة السياسة

الدولية، عدد 179، جانفي 2010، ص 170.

(2) - مدحت عياش خلومي، الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، (ط1؛ الرياض: مركز الدراسات

والبحوث، 2003)، ص 189.

- دخول الشخص الحدود ما بوثائق لفترة مهينة وبقاؤه إلى ما بعد انتهاء الفترة القانونية دون موافقة السلطات المعنية.

عموما يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة، وتعتبرها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على دول ثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وتعد الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية أو غير قانونية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر البلدان تأثيرا بما بهذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض البحر المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها وأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين صفتي الشمال والجنوب.<sup>(1)</sup>

كما اعتبرت الهجرة غير الشرعية المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا وأمنيا، هذا النوع من الهجرة أخذ منحى تصاعديا مع بداية الألفية الثالثة، حيث أصبحت دول الشمال تتخوف ن تدفق الآلاف غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق، وأهم هذه الطرق والوسائل نجد وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور بها إلى الضفة الأخرى، هذا بالرغم من المخاطر التي يجلبونها وعلى رأسها مفاجآت البحر وظروفه وكذلك إمكانية الاعتقال والحبس والعذاب الجسدي والنفسي في حالة النجاح في الوصول إلى الجهة الأخرى.<sup>(2)</sup>

(1) - محمد غزالي، الهجرة السرية، (ط1؛ الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص ص 28، 29.

(2) - محمد غربي، « من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة البحر الأبيض المتوسط » ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ماي 2009، ص 96.

بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء المهاجرين يلجئون إلى أساليب أخرى، كذلك منها التعاقد مع شركات التهريب، التسلل من خلال الحدود، الزواج المؤقت، أو النزوح الشكلي الذي يهدف إلى الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، ومن جهة أخرى يقوم البعض الآخر باستخدام الوثائق والجوازات المزورة، أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير الشرعية، كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي وبطاقات عبور الحدود.<sup>(1)</sup>

وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة مما قد يعرضهم إلى الكثير من الأخطار، كما هو حال المهاجرين غير الشرعيين في الدول الأورو مغربية خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، حيث تنشط حركات التهريب للأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل لتحسين أوضاعهم وصعوبة الاندماج وقلة الدخل وظروف العمل الصعبة خاصة بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين، يؤدي بهم إلى الارتباط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالجريمة بكافة أشكالها، متزامنا هذا مع ظهور ظاهرة الإرهاب والتسليم بالعلاقة المباشرة للهجرة غير الشرعية بها من طرف دول الضفة الشمالية.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم الأخرى.

تختلط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمجموعة من المفاهيم الأخرى القريبة منها والمتداخلة معها في مجموعة من السمات ونذكر هنا على سبيل المثال مجموعة من المفاهيم:

#### أولا/ علاقة الهجرة غير الشرعية بالتهريب البشري:

ظهرت هذه الظاهرة بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعاييرها البرية والبحرية، حيث نشطت هذه الحركة في الدول الفقيرة التي تحتوي على نسبة

(1) - محمد غزالي، الهجرة السرية، المرجع نفسه، ص 30.

(2) - علي سالم حميدان ومحمود الجسيس، جغرافيا السكان مدخل إلى علم السكان، (ط1؛ عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001)، ص 28.

سكانية متزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة، ويعني " تهريب المهاجرين " أي تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى. تقوم بالتهريب البشري مجموعة من العصابات تبحث عن الأرباح الطائلة مستقلة بعض الأزمات الاقتصادية والحروب وبعض الكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية، حيث أن عمليات تهريب المهاجرين وراغبي السفر بالطرق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعاً جديداً من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتسبت أهمية خاصة في الآونة الأخيرة.

حيث انتهزت مافيا الفرصة لممارسة الاتجار بالبشر، فحسب تقارير الأمم المتحدة تحاول المنظمات الإجرامية تهريب مليون سنوياً بإجمالي أرباح نحو 04 مليارات دولار سنوياً<sup>(1)</sup>.

والتهريب البشري نشاط فردي وآخر مهني منظم، فالنوع الأول يقوم به شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقبل مبالغ معينة، أو الصعود في السفن البحرية والتجارية من دون علم إدارة وملاحي السفن، معتمدين في ذلك السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ، أما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات من قوانين الهجرة والجنسية والإقامة، ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري<sup>(2)</sup>.

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البحرية والبرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة

(1) - محمد غزالي، الهجرة السرية، المرجع نفسه، ص 30.

(2) - إسماعيل عصام نعمة، ترحيل الأجانب دراسة تحليلية في ضوء القانون والاجتهاد اللبناني الدولي، (ط1؛ بيروت، د ن، 2004)، ص 57.

التهريب التي يتعرض فيها المهاجرين للغرق وسط البحر ويلعب المهربون دورا في الابتزاز واستغلال الظروف.<sup>(1)</sup> الاقتصادية التي يعاني منها طالبوا الهجرة غير الشرعية.

فحسب المدير العام لمنظمة الهجرة العالمية " برونسون ماكينلي " أن التهريب البشري هو انتهاك قوانين الهجرة في البلدان من جانب الضحية ومن يقومون بعملية التهريب.

### ثانيا/ علاقة الهجرة غير الشرعية بالنزوح:

النزوح هو الشخص الذي أجبر أو اكراه على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية، أو اضطر إلى ذلك لتقاضي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان ولكنه لم يعبر حدود دولية معترفا بها، أي انتقال فرد ما إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة والحماية، وربما لسبب بعد الحدود أو بسبب رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري أو الألغام، أو إعاقة أو إغلاق السلطات المحلية طرق المغادرة أو غيرها من المعوقات.<sup>(2)</sup>

فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو وفوده من منطقة إلى أخرى على الرغم من تشابهها في عدم العبور لحدود دولة أخرى، يختلف النزوح عن الهجرة لأنه يتم قسرا بلا رغبة و اختيار من الفرد أو الجماعة، كما أنه قد يحدث فجأة دون سابق تخطيط، والنزوح قد يكون شاملا وذلك بأن تترح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية والعينية، أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية، وأن يختار ما يحمله معه من مستلزمات أو مالا يحمله فليس هنالك مهدد لحياته، والهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل امتصاصها واستيعابها في مواطن الاستقبال وإحلالها وتعويضها في الموطن الأصلي الذي جاءت منه

(1) - رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي، (الجزائر: دار

هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 38-39.

(2) - ابن منظور، لسان العرب، المجلد 06، الجزء 46، ص 3997.

العناصر المهاجرة، على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات فيه على استيعاب كل الأعداء النازحة مرة واحدة بما يفوق مقدرة المجتمع فيؤدي ذلك الى إفرازات سلبية في المناطق المستقبلية.<sup>(1)</sup>

### ثالثا: علاقة الهجرة غير الشرعية باللجوء:

أ- اللجوء في اللغة: مشتقة من لجأ: يقال: لجأ الى الشيء أو المكان، ويقال لجأت الى فلان أي استندت إليه و اعتضدت به، ولجأت من فلان أي أعجلت عنه الى غيره، وكان اللجوء بهذا المعنى إشارة الى الخروج والانفراد، يقال لجأ من القوم أي انفرد عنهم وخرج عن زميرهم الى غيرهم، فكأنه تحصن منهم: وجاء الى الشيء أي اضطره إليه.

ب- اللجوء في الاصطلاح: يختلف تعريف اللاجئين باختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها الشخص أو وفقا للملابسات السياسية التي أدت الى اللجوء، حيث تتعدد تعريفات اللاجئين في المواثيق والأعراف الدولية والقانون الدولي، حيث نصت اتفاقية جنيف لعام 1951 والنظام الأساسي الداخلي للمفوضية السامية للاجئين على تعريف قانوني للاجئ:

" يشير الى انه كل شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته أن يعود الى تلك الدولة.<sup>(2)</sup>

وقد اتسع تعريف اللاجئين ولاسيما في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين ليشمل الأشخاص الفارين من العنف المعمم (الحرب الدولية أو النزاع المسلح الداخلي أو الاعتداء أو الاحتلال الخارجي أو الإخلال الشديد بالنظام العام أو الانتهاكات

(1) - محمد الأسعد دريز، « تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عملية الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية » ، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب" تونس 2003، ص 07.

(2) - رقية العاقل، « إشكالية الأمن والهجرة في غرب المتوسط » ، (مذكرة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص 18.

الواسعة لحقوق الإنسان) في جميع أنحاء بلد الجنسية أو جزء منه فضلا عن الكوارث الطبيعية المصاحبة للإهمال الحكومي لأسباب سياسية أو إثنية أو عرقية أو دينية.<sup>(1)</sup>

نلاحظ أن اللجوء يكون بعبور حدود دولة المواطن الأصلي الى دولة أخرى، أما النزوح فهو داخل الدولة الواحدة ويتفق النزوح مع اللجوء في أن الهجرتين إجباريتين قسريتين، وغير اختياريّتين، اللجوء والهجرة والنزوح رغم إنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك السكاني الى أنها تختلف فيما بينها في الحقوق والواجبات.

ويلاحظ أن الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية، لان معسكرات اللاجئين تظم أشخاص ليسوا بحاجة للحماية لهذا السبب تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الإجراءات المتخذة من الهجرة غير الشرعية يجب أن لا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي الدول الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة والتي تقدم من قبل بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء.<sup>(2)</sup>

فالجوء لدي أسباب سياسية تتضمن كذلك جوانب اقتصادية واجتماعية، حيث أن اللاجئ عندما يحصل على حق اللجوء في دولة معينة فإنه بحاجة للحصول على عمل والعيش مع أسرته، مما يتطلب هجرة أسرته إليه وهذا يدخل ضمن التجمع العائلي.

ودستور المنظمة الدولية للهجرة ميز بين الهجرة واللجوء على أن الهجرة الدولية تعني أيضا بالإضافة إلى هجرة اليد العاملة وهجرة اللاجئين والأشخاص المتنقلين والأشخاص الآخرين المرغمين على مغادرة بلدهم واللذين بحاجة إلى خدمات دولية للهجرة.

(1) - شوقي نيا، صبرين بوعكاز، « البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط دراسة حالة المغرب أنموذجاً » (مذكرة ماستر غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2016، ص 20.

(2) - رؤوف قميني، المرجع نفسه، ص ص 33، 34.

أكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية التزامها باتفاقية 1951 وبرتوكول 1967 كونهما يشكلان النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين وقد شهدت العقود الأخيرة تراجعاً في فرص الهجرة الدولية الشرعية.

غير أن اللاجئين يحاولون دخول الدول عن طريق باب اللجوء، خاصة فيها، ولهذا فإن الحكومات تطالب بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يمنح الولاية المفوضية بغية توفير الحماية الدولية على من يستحقها، وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء حتى لا يقع راغبى الهجرة في قبضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري.<sup>(1)</sup>

#### رابعاً: علاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة:

يعتبر المجتمع الدولي أن الجريمة المنظمة أكثر الجرائم خطراً على الدول واقتصادياتها لأنها تمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرة المادية والمالية للأمم، ظهرت هذه الظاهرة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة تقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها، فهي لا تتوانى في استخدام وسائل التخويف والاختطاف والتهريب والابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال.

عرّفت الشرطة الدولي (الأنتربول) بأن الجريمة المنظمة هي كل جمعية وتجمع لأشخاص يتعاونون عمل غير مشروع ومتواصل وهدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات إلى الحدود الوطنية.<sup>(2)</sup>

الجريمة المنظمة تعرف بأنها الجريمة التي يمارسها تنظيم مؤسسي يظم عدداً كبير من الأفراد المحترفين، يعملون وفق نظام لتقييم العمل وتتولى مراكز قيادة بالغة الدقة والتعقيد والسرية، ويحكمه قاموس شديد القسوة يصل إلى حد القتل أو الإيذاء الجسدي على من

(1) - رؤوف قميني، المرجع نفسه، ص 35.

(2) - رقية العاقل، المرجع نفسه، ص 18.

يخالف أحكامه، وهي تتميز بالعنف وتعتمد على فساد بعض المواطنين وكبار شخصيات الدولة، وتهدف إلى تحقيق أرباح طائلة.

وتعتبر الجريمة المنظمة ظاهرة عابرة للحدود لا تستثنى تعاملها أي فضاء أو إقليم ومن بين أنشطتها نجد جريمة غسل الأموال، وتهريب المخدرات والأسلحة والمعادن الثمينة والتحف الأثرية، تهريب البشر و المواد النووية والهجرة السرية.

فعلاقة الهجرة السرية بالجريمة المنظمة تشكل خطرا على استقرار ونمو الدول لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير سوية.<sup>(1)</sup>

إضافة إلى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه المجتمعات مما يجعلها فريسة سهلة في يد الشبكات التي تتعاطى مختلف الأساليب غير الشرعية في كسب قوتها واستمرارها في تهريب المخدرات والمتاجرة فيها حيث شكل النشاط غير المشروع سنة 1998-2% من الناتج الإجمالي العالمي حسب صندوق النقد الدولي، والعائدات من تجارة المخدرات ما بين 300-500 مليار دولار.<sup>(2)</sup>

#### خامسا: علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب:

أصبح الإرهاب والهجرة أكثر العوامل الحساسة على الأمن الدولي فقد اتفقت مختلف المحافل العالمية والمنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية على أن الإرهاب ظاهرة تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربتة، فهي ظاهرة تعتمد على العنف واستعمال القوة وتهديد الأشخاص والممتلكات، حيث يرى الباحث "جيرارد شالياند" أن الإرهاب هو عنف مميت لدوافع سياسية تمارسه مجموعات سرية على غير المقاتلين، ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها فهو ظاهرة فوضوية لا تستند الى أهداف سياسية.

(1) - رؤوف قميني، المرجع نفسه، ص ص 40، 41.

(2) - عبد النور ناجي، «الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي» ورقة بحث مقدمة في ملتقى قسنطينة، 2008، ص 119.

فالاتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، وبالتالي تراجع قيمتها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات والنخب الأوروبية دعمته وسائل الإعلام. فالأوروبيون يرون أن المغاربة غير الأوروبيون غير قابلين للاندماج، وغير قابلين للمراقبة، يمكن أن يعملوا لصالح طرق خارجي، وبناء شبكات إرهابية وهم يعتبرون أن الإسلام نقيض الحضارة المسيحية، وهو يشكلون خطر على المجتمعات الغربية مثل ارتباط النخب السياسية اليمينية في أوروبا، الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: دوافع الهجرة غير الشرعية:

ترجع أسباب الهجرة غير الشرعية، وفقا لآراء العديد من الباحثين الى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من الأسباب.<sup>(2)</sup>

**أولا: الدوافع السياسية والأمنية:**

أ- السياسية: تؤدي الصراعات السياسية ونظم الحكم الجائرة الى هروب نسبة كبيرة من المواطنين الى الدول المجاورة الأكثر ديمقراطية، التي يشيع فيها الهدوء والسلام، ولكن الحروب الدولية أو الحروب الأهلية تأتي على رأس القائمة التي تؤدي الى الهجرة الى أي بلد آخر، حيث الأمن والاستقرار، إذا لم يفتح هذا البلد الحدود أمام هؤلاء المنكوبين الفارين من جحيم الحروب بطريقة مشروعة، فلا خيار لهم أمامهم سوى الهجرة غير الشرعية مهما كانت العواقب، ومع تزايد أعداد الحروب الدولية والأهلية في كثير من الدول العالم وخاصة خلال

(1) - محمد غربي « من اجل مفهوم جديد النظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط » ، مجلة دفاتر

السياسة والقانون، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ماي 2009. ص 95.

(2) - عبد النور ناجي، المرجع نفسه، ص 120.

السنوات الأخيرة، كما في العراق وفلسطين وأفغانستان ودول البلقان، وبعض الدول الإفريقية مثل السودان والصومال.

- الاضطرابات السياسية في البلد المتسلل
- استبداد بعض النظم السياسية، ومصادرة الحريات.

#### ب-الأمنية:

- عدم الاستقرار الأمن بالدول
- الخوف من التعرض للاعتداءات نتيجة عدم الاستقرار الأمني.<sup>(1)</sup>

#### ثانيا: الدوافع العقائدية:

- الاضطهاد الديني في الدول المتسلل منه.
  - السعي لفرض الفكر المذهبي للدولة المتسللة منه.
  - البحث عن بنية أكثر أمنا لنشر المذهب الديني للمتسللين.<sup>(2)</sup>
- ثالثا: الدوافع الاجتماعية:** ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية، إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع التي تنشأ فيه.

فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي المفقود في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة كذلك السعي وراء تحقيق أحلامهم الذاتية، فالهجرة تحولت إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنتين أو خمس يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المحذرات من أجل توفير مسكن وللزواج ومشروع صغير لإكمال حياتهم.<sup>(3)</sup>

(1) - عبد النور ناجي، سبق ذكره، ص 120.

(2) - ونيسة الحمروني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول عربي المتوسط - دراسة التجمع الإقليمي (5+5)، (ط1؛ الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2016)، ص ص 76، 77.

(3) - عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، (ط1؛ الرياض، 2010)، ص 105.

فالأوضاع الاجتماعية هي إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب على اختلاف تخصصاتهم إلى الهجرة إلى البلدان الغنية، فتؤدي إلى انتشار ظاهرة الهجرة.

- كما يضيف البعد السكاني مزيد من التعقيدات على مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال الزيادة في تعداد السكان في الدول الفقيرة مقابل انخفاض كبير في تعداد السكان في الدول الغنية.

- عدم توافق عادات وتقاليد البلد والمتسلل منها.<sup>(1)</sup>

رابعاً: **الدوافع الاقتصادية:** وهي من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لخوض هذه المغامرة دون النظر إلى ما تسببه من مخاطر أو مخالفات قانونية وتعود هذه الأسباب إلى ما يعانيه هؤلاء المهاجرين من بطالة وانخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة في أوطانهم وفي المقابل التطلع إلى الجنة الموعودة في بلاد المهجر والتي تتمثل في الأجور المجزية وتسهيلات البحث العلمي والتقدير الذي يلقاه الموهوبون وغيرها من العوامل التي تجذب الأفراد والكفاءات إلى تلك البلاد.<sup>(2)</sup>

والملاحظ أن دول الطرد غالباً تكون من الدول الفقيرة (دول أمريكا اللاتينية والإفريقية والآسيوية)، وأن دول الجذب هي الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الغربية الأوروبية، وتزداد المشكلة تعقيداً مع ارتفاع معدلات الفقر في الدول الفقيرة واتجاه الدول الغنية نحو الانتقائية وتضييق فرص الهجرة المشروعة في وجه الراغبين في الهجرة إليها.

- انخفاض مستوى الدخل في المجتمعات العربية والإسلامية وكذلك الدول العربية الفقيرة اتجاه الدول الغنية نحو الانتقائية وتضييق فرص الهجرة المشروعة في وجه الراغبين في الهجرة إليها.

- الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين.

(1) - عبد الرزاق الزوي، **الهجرة الوافدة**، (الإسكندرية، دار الطباعة الحرة، 2009)، ص ص 60، 61.

(2) - موسى الأشخم، « الهجرة غير الشرعية المشكلة والأبعاد، طرابلس »، مجلة دراسات، عدد 28، 2007، ص 98.

- غلق الأبواب أمام الهجرة.

- عدم العدالة في توزيع الثروة الوطنية فيما يخص الدول المرسلّة.<sup>(1)</sup>

**خامسا: الدوافع الجغرافية والبيئية:** بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤدية والمساعدة إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عامل القرب الجغرافي لحوض جنوب المتوسط من أوروبا، فأوروبا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بحوالي 14 كلم<sup>2</sup> والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته من الشاطئ المغربي، وبذلك فإن قرب دول الشمال الإفريقي من أوروبا يساعد على تسهيل عملية انتقالهم إلى الضفة الشمالية وبأبسط الوسائل المتاحة، سواء من تونس إلى إيطاليا، أو من الجزائر والمغرب إلى إسبانيا، كما كان موقع دول الشمال الإفريقي المحاذي لأوروبا جعلها كنقطة عبور المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا المتجهين إلى أوروبا.<sup>(2)</sup>

(1) - ونيسة الحمروني الورفلي، المرجع نفسه، ص ص 81-83.

(2) - هشام بشير، « إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي »، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 179، يناير 2010، ص ص 158، 159.

## المبحث الثاني: المداخل النظرية لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تنوعت المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية واختلفت بين المدخل الاقتصادي والمدخل النفسي والمدخل الاجتماعي، وهذا الاختلاف لا يعد اختلاف تناقض بقدر ما انه اختلاف تنوع وتكامل على أساس طبيعة الظاهرة المدروسة كونها ظاهرة مركبة العوامل.

### المطلب الأول: المدخل الاقتصادي.

تأكد مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقارنة الهجرة كعامل مسير لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.

ففي التحليل النيوكلاسيكي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صافي إيجابي من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف، مع طرح واحتساب نفقات النقل والتنقل وقد تطورت هذه المقاربة التحليلية الليبرالية على امتداد الفترات الزمنية الماضية لتدمج في هذا الفائض مؤشر البطالة في مناطق الاستقبال، الشيء الذي أدى الى ظهور مقارنة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة ومع تنامي وتواصل الهجرة الداخلية في البلدان النامية من الريف نحو المدن والتي زادت من حدة البطالة الحضرية حجما وبمعدلات كمية وكيفية هامة.<sup>(1)</sup>

من جهة أخرى توصلت بعض الدراسات التطبيقية حول الهجرة الى نتائج مطابقة لتحاليل النظرية القائلة بان تباين مستويات الدخل عند الأفراد الاقتصاديين يلعب دورا هاما وفعالا في اتخاذ القرارات الخاصة بالهجرة الخارجية، وقد أكد الاقتصادي الأمريكي لوكاس

(1) - محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، مكافحة الهجرة غير

الشرعية، (د.د.ن، د.س.ن)، ص ص 41-42

(1985) في تحليله أننا مازلنا نرى ذلك الإنسان الهاشمي الذي يستعمل حاسبته الجيبية قصد مردود الاستثمار، في الانتقال الى أماكن أخرى يحسن فيها وضعه المادي الخاص. أما المقاربة الماركسية حول الهجرة الدولية ترى أن تطور الرأسمالية أدى الى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطة مختلفة تربطهما علاقة غير متكافئة، تؤدي الى التبعية المحيط الممرز. وتكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: المدخل النفسي للهجرة غير الشرعية:

يهتم علماء النفس بدراسة مفهوم الذات بحكم انه يمثل حجر الزاوية في بناء الشخصية ويشكل إطاره مرجعي لفهمها، ومن هنا فالتطرق الى مفهوم الذات يعد مفتاحها مهما لدراسة شخصية المهاجر غير الشرعي وفهمها وذلك عن طريق التركيز على الخبرات المدركة لديه وعلى ذاته الظاهرية وعلى نمطه الفريد في التوافق، وعليه فان تحقيق الفرد لذاته يتطلب أكثر من مجرد اشبع الحاجات البيولوجية والغرائز النفسية. وتعد نظرية العالم النفساني الأمريكي ابرهام ماسلو (Abraham Harold Maslow) (1970-1980).<sup>(2)</sup>

من النظريات النفسية الهامة التي درست الإنسان من زاوية حاجاته البيولوجية والاجتماعية والنفسية، حيث اقترح النظرية للنظام النوعي لتطور الرغبات، واعتبر أن رغبات الفرد تنمو تتابعيا هرميا من الأدنى الى الأعلى على شكل هرمي تصاعدي ويفضل ماسلو استخدام مصطلح حاجة NEED بدلا من كلمة رغبة أو دافع Désire or Motive ويقم احتياجات الإنسان إلى خمسة وهي مرتبة كما يلي:

أولا/ الحاجات الفسيولوجية *Physiologique Needs* : مثل الحاجة إلى الطعام والشراب والكساء والسكن والزواج وهي الحاجات الضرورية لاستقرار بقاء الإنسان على قيد الحياة فإذا

(1) - نصيرة طالح، « اثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة الى الخارج: دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على

التخرج »، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونيا، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2010-2011، ص 77.

(2) - محمد إبراهيم عياش، « الهجرة السرية، الجزء الثاني »، الحوار المتمدن، بتاريخ 2014/5/2.

أمن الإنسان ضرورات حياته المعيشية فسيبدأ بالحث عن تحقيقه غايته أو حاجة أخرى أعلى في الهرم.

**ثانيا/ حاجات الأمن** *Sofety Needs Security* : في النفس والمسكن والوظيفة إن تهديد الإنسان في معاشه هو تهديد لحاجة أساسية في حياته، وكلما ضمن الإنسان من خلال اللوائح والقوانين لكفالة حقه في توفير حاجته الضرورية كلما ازدادت شعوره بالارتياح النفسي.<sup>(1)</sup>

**ثالثا/ حاجات الانتماء** *Socail Needs affiliation*: للجماعة والمجتمع وتحقيق التوافق مع الآخرين من خلال الحب والمودة، وفي هذه المرحلة يمكن استنباط قاعدة اجتماعية تعد من أهم الأصول التربوية وهي أن الإنسان اجتماعي بالطبع يميل إلى التجمع والتفاعل مع الآخرين.

**رابعا/ حاجات التقدير** *Esteem Needs Recognition*: من كلمات ثناء وألقاب التكريم والتشريف، هذه الحاجة كغيرها من الحاجات، يجب أن يتم استنتاجها في محيط العائلة والمدرسة والمؤسسات التي يتعامل معها الفرد، وفي بعض الأحيان شهادة التقدير قد تكون لها القوة في التأثير كحافز أكبر وأكثر في النفس من استلام الجوائز المادية.<sup>(2)</sup>

**خامسا/ حاجات تحقيق الذات** *Self actualisation Needs*: الرضا عن النفس والشعور بقدر كبير من السعادة الذاتية بعد تحقيق الأهداف، وهكذا فإن ثناء الآخرين والحصول على المادة لا يمكن أن توفر السعادة نفي النفس ما لم يشعر الإنسان بأن تقديره لنفسه من مصادر سعادته، حيث يؤكد ماسلو في نظريته على أن الإنسان كلما حققت حاجاته الأولية فإنه يستطيع لإشباع حاجات أعلى فينتقل من مرحلة لأخرى على التوالي إلى أن يشبع حاجاته من خلال تحقيق ذاته والكثير من الأهداف.

(1) - عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض مبارك الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: جامعة

نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص 23.

(2) - المرجع نفسه، ص ص 41، 42.

ويرى ماسلو أن تطور وتغير حاجات الفرد يعكس خبراته في إشباعه الرغبة أو إحباطها، فإذا كان الفرد يمارس إشباعاً ضئيلاً لمعظم رغباته فإن الإرضاء الدائم سوف يؤدي إلى ترسيخها وتثبيتها وتصبح نقطة البدء اللازمة لاستشارة هذه الرغبات في علاقته بالناس وبالأشياء، فالفرد الذي حبطت رغباته في الانتماء والشعور بالكرامة وتحقيق ما يريد سوف يتأثر في سلوكه وعلاقته مع الآخرين بهذا.

وجد ماسلو من خلال ملاحظته لبعض الشخصيات التاريخية البارزة أن قلة من الناس هم اللذين يصلون إلى مرحلة تحقيق الذات وتعد هذه المرحلة بحاجة إلى عمل دائم لأنها عملية مستمرة تتصف بالنمو، والديمومة وتستدعي الحفاظ على مستوى الصحة النفسية والإنجازات التي سبق أن حققها الفرد، فقد يكون منهم من فقد الأمن والغذاء سواء في الأسرة أو في إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وقلة حيلهم وحاجاتهم تدفعهم إلى التمرد على معايير المجتمع والقوانين الدولية فيفكرون في الهجرة غير الشرعية بأي وسيلة بغية تحقيق هذه الحاجات.<sup>(1)</sup>

أجمع أساتذة علم النفس أن هجرة الشباب غير المشروعة لها دوافع نفسية ناتجة عن البطالة والفراغ الذي يعاني منه الشباب إلى الهجرة بحث عن حياة أفضل في الضفة الشمالية، وهذه الظاهرة ما هي إلا تجليات الميكانيزمات النفسية جعلت الشباب يهاجر بطرق غير مشروع كالحيل التي يستخدمها الفرد للهروب من مشكلة ما.

إن الشباب عندما يسعى للهجرة غير الشرعية يلقي بنفسه إلى التهلكة أو يقع في دائرة المحظورة في القانون يستعمل مبررات متعددة هروبا من المشكلة فيكون التبرير بهذا الشكل إنه حاجة ماسة إلى المال، وسافر بحثا عن الرزق ولديه طموح، والتغلب على الصراع النفسي والخروج من دائرة الإحباط الذي يعيشه.<sup>(1)</sup>

(1) - نصيرة طالح، المرجع نفسه، ص 79.

(1) - نصيرة طالح، المرجع نفسه، ص 78.

### المطلب الثالث: المدخل الاجتماعي للهجرة غير الشرعية.

ينظر المدخل الاجتماعي للهجرة السرية على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع، ويكتسي هذا المفهوم جانبين:

الأول: يربط التغيرات بنسبة معدل الهجرة السرية في البناء الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية، وفي هذا الصدد يناقش الباحث الاجتماعي ارتباط معدلات الهجرة السرية ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي ونظام التدرج الاجتماعي والعوامل الاقتصادية والسياسية وكثافة السكان وعمليات توزيع الثروات والدخل والعمل وغيرها.<sup>(2)</sup>

الثاني: يربط الهجرة السرية والتفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي كما استخلص علماء الاجتماع أن الهجرة السرية تحدث وفقا لثلاثة أبعاد:

أ- **البعد الفردي:** يكمن في الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر مباشرة على الفرد فتدفعه إلى سلوك الهجرة السرية.

ب- **البعد الاجتماعي:** يقوم نتيجة وجود تنظيمات اجتماعية أو عصابات ترى أن الهجرة السرية سلوك مشروع يسد نقصا في الأيدي العاملة لدى بعض الدول الصناعية في مجال الخدمات والبناء والزراعة وبصفة عامة المهن الهامشية.<sup>(3)</sup>

فالتشريعات الحديثة تنص على توسيع مجال الأفعال التي تعتبر الهجرة السرية جريمة ويعاقب عليها القانون الأشخاص الذين كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات الهجرة السرية أو الأشخاص الميسرين، سواء بالإرشاد أو تسهيل العبور إلى الدول وإيواء الأشخاص المهربين أو إعداد أماكن وتوفير وسائل نقلهم.

(2) - محمد محمود السرياتي، سبق ذكره، ص19.

(3) - محمد إبراهيم عياش، « الهجرة السرية الجزء 2 » ، الحوار المتمدن، 2014/05/02.

**ج- البعد الظرفي:** ينشأ نتيجة الأحداث المفاجئة التي تعرض الأفراد إلى ضغوطات بيئية قاسية يستحيل معها التفكير واختيار السلوك السليم، والجرة السرية وفق هذا المنظور تحدث بالتدرج، تبدأ الرحلة بالاغتراب و الإحساس بالعزلة والقهر والثقافة المحلية تتطرق بمحاولات أولية، تمر بردود أفعال مجتمعية قاسية.

يقدم الأستاذ أميل دوركايم تحليل حيث ربط الهجرة السرية بعملية الانتحار مصنفها وفقاً ما يلي:

**01- الهجرة السرية كونها انتحار أناني:** يحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن ثقافته التي يعيش فيها وينشأ هذا النوع نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث المهاجر لا يجد من يساعده عندما تحل به أي مشكلة، تصبح الهجرة السرية الإستراتيجية التي يحددها لنفسه.

**02- الهجرة السرية كونها انتحار إيثارى:** تحدث عندما يكون الشخص مرتبط بأشخاص متشبعين بفكرة الهجرة السرية.<sup>(1)</sup>

**03- الهجرة السرية كونها انتحار أنومي:** تحدث الهجرة السرية عندما تتحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع وتضطرب الحياة الاقتصادية والسياسية في المجتمع وتحدث فجوة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل بين الطموح الشخصي وبين ما هو متوفر فعلاً.

وفي خلاصة وفقاً لهذا التحليل فإن الهجرة غير الشرعية تقوم نتيجة ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، كما يمكن توظيف نظرية التفكك الاجتماعي لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية.<sup>(2)</sup>

(1) - محمد محمود السرياتي، سبق ذكره، ص 23.

(2) - المرجع نفسه، ص 24.

## المبحث الثالث: آثار وأنواع الهجرة غير الشرعية

### المطلب الأول: آثار الهجرة غير الشرعية.

الهجرة لها آثار متعددة في مختلف الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، فهي تساهم في ظهور عدة جرائم بمختلف أنواعها، فهي مصدر لانتشار الأمراض و الأوبئة المختلفة، كما لها تأثير على المهاجر نفسه، حيث يجد صعوبة في التكيف، وتكمن آثارها في ما يلي:

#### أولا/ الآثار الصحية: نجد:

- انتشار العمالة غير القانونية فهي مصدر لنشر الأوبئة والأمراض وتتمثل هذه الأمراض في: الإيدز، السارس، الالتهاب الكبدي... الخ، و ذلك لعدم توفر المهاجرين غير الشرعيين للإمكانيات اللازمة لمقابلة نفقات العلاج لأنهم لا يستطيعون دخول في منطقة التأمين الصحي.

#### ثانيا/ الآثار الاجتماعية:

- قد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى ظهور ما يسمى بالأحياء العشوائية، حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتتدهور صحة البيئة.
- انتشار بعض الأمراض الاجتماعية كالسرقة، والمخدرات كذلك انتشار الدعارة... الخ.
- دخول المجتمع في عادات غريبة.
- ظهور ثقافات وقيم جديدة، مثل التسول والتسكع والبطالة.
- ظهور مشكلة الهوية الثقافية وتراجع المبادئ و القيم التي تساعد في بناء الدولة<sup>(1)</sup>

(1) - محمد محمود السرياتي، سبق ذكره، ص ص 82، 83.

### ثالثاً/ الآثار الأمنية:

تعد الهجرة غير الشرعية من أخطر المخاطر لأن نسبة الجريمة تزداد في وجود المهاجرين غير الشرعيين ضمن الأقليات التي تسعى في المقام الأول في تحصيل المال، وبالتالي تلجأ السلوكيات إجرامية تتضمن السرقة.<sup>(1)</sup> وترويج المخدرات والممنوعات والتهريب كوسيلة لتحصيل المال بسرعة، كما أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين يعانون من الحرمان العاطفي نتيجة ابتعادهم عن أهلهم وذويهم، مما قد يترتب عليه ارتكاب سلوكيات وممارسات جنسية.

ومن أهم المخاطر السلبية للمهاجرين غير الشرعيين في المجال الأمني:

**01- ارتكاب السلوك الإجرامي:** هو ارتكاب السلوك غير الذي يتعارض مع الأفكار والمبادئ والقيم السائدة في المجتمع ويخالف الشعور العام للجماعة، ولذلك تحرمة الدول لضرره على المجتمع، وتفرض على مرتكبه العقوبات.

**02- الانضمام للعصابات الإجرامية وتكوينها:** يعني انضمام المهاجرين غير الشرعيين إلى جماعات تسعى لمخالفة القانون وتؤدي بهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي أو الاتجار بالمخدرات و الممنوعات للحصول على المال، وقد يرتكبون أفعالاً إجرامية أخرى مثل السرقة والقتل لإشباع رغباتهم وطموحاتهم، فالسلوك الإجرامي الفردي ليس موروثاً ولكنه يكتسب من خلال احتكاك الفرد مع غيره من الأفراد من خلال وسائل الاتصال التي منها الفرد يتعلم الجرام عندما ينخرط في مجموعة تميل لمخالفة القانون، ويبتعد عنها ما ينخرط في مجموعة يحترم أفرادها القانون.<sup>(2)</sup>

(1) - سوزي عدلي ناشد، الاتجار بالبشر، (ط1؛ بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية 2008)، ص ص 12، 13.

(2) - طارق عبد الحميد الشماوي، الهجرة غير الشرعية، رؤية مستقبلية، (ط1؛ الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، د ت)

**03- تهديد الأمن الوطني والسياسي:** من خلال إمكانية زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين مما يؤدي إلى ظهور الخلايا الإرهابية التي تحدث نزاعات ومشكلات أمنية في الدولة المستقبلية للمهاجرين.

**04- المساعدة على تهريب أسلحة ومتفجرات:** وذخائر الدول المهاجر إليها لزراعة أمنها فضلا عن إمكانية ظهور الأفكار المتطرفة وانتشارها.

**05- صعوبة الاستدلال أحيانا على مرتكبي الحوادث والجرائم من المخالفين، استغلال أصحاب الفكر المتطرف لمن ينتمون لدول معادية، فرصة الدخول إلى الدول لزراعة أمنها واستقرارها.**

**06- الترويج لأفكار منافية للآداب وخرق القوانين والنظم الخاصة بحماية الملكية الفكرية.**

**07- العمالة غير المشروعة تزيد من ارتكاب جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع وترويج المخدرات.**

**08- الهجرة غير الشرعية تحمل الدولة أعباء مادية لملاحقة واحتجاز المخالفين.<sup>(1)</sup>**

#### رابعاً/ الآثار السياسية:

**01- التطرف الفكري وزراعة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية المهاجرين غير الشرعيين.**

**02- زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات على مراكز السلطة.**

**03- تهيئة جموع المهاجرين غير الشرعيين بصورة أكبر للمشاركة في الاضطرابات والقلق السياسية للتنفيس على مشاعر الغضب المكبوتة لأبيهم.**

**04- جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع احتمال نشأة المسارات السياسية.**

(1) - طارق عبد الحميد الشماوي، المرجع نفسه، ص ص 17، 18.

### خامسا/ الآثار الاقتصادية:

- 01- التأثير على حجم الإنتاج والناتج القومي، مما يترتب عليه انخفاض حركة التصدير والاستيراد، واختلال الميزان التجاري وانخفاض الناتج القومي، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية نتيجة انخفاض مستوى المعيشة.<sup>(2)</sup>
- 02- هدر رأس المال البشري، حيث تدهور قيمة رأس المال البشري وبقل عمره الإنتاجي نتيجة البطالة الناتجة عن مزاحمة المتسللين للمواطنين في فرص العمل.
- 03- هدر الموارد التي أنفقت على تعليم المواطنين والتي كان من الممكن الاستفادة منها في مجالات تنمية وإنتاجية.
- 04- استنزاف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي في صورة تحويلات يحوها المتسللون إلى أهلهم وذويهم في بلادهم الأم.
- 05- انتشار الفساد في بعض الأجهزة الأمنية من خلال تقديم رشاوى والمحسوبية و الوساطة للتعافي عن المهاجرين غير الشرعيين والإفراج عنهم وإلقاء القبض عليهم.
- 06- انخفاض مستوى المعيشة الذي يؤثر بشكل مباشر على الفرد أو أخلاقه واحترامه لنفسه والآخرين.<sup>(1)</sup>
- 07- تأثر معدلات النمو الاقتصادي، حيث يؤثر المهاجرين غير الشرعيين سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة انخفاض فرص تكوين رأس المال الوطني اللازم للاستثمار في إنشاء وتطوير المشروعات الاقتصادية والاجتماعية.
- 08- الإخلال بآليات سوق العمل وجلب عدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة كثرة العمالة المتسللة للدولة.

(2) - رؤوف قميني، سبق ذكره، ص ص 102، 103.

(1) - رؤوف قميني، سبق ذكره، ص ص 104، 105.

09- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية، مما يرفع من معدلات البطالة بين العمالة الوطنية.

10- تزايد جرائم غسل الأموال.<sup>(2)</sup>

## المطلب الثاني: أنواع الهجرة غير الشرعية.

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة نجد أن هناك أربعة عشر نوع للهجرة وهي:

أولاً/ **هجرة باقية:** هجرة لم تلها منذ حدوثها وفاة المهاجر، هي هجرة يمكن معرفتها باستجواب المهاجر حول تاريخ هجرته.

ثانياً/ **هجرة حاصلة:** هي الانطلاق من مكان محدد حيث يكون مقصدها المقصد النهائي لسلسلة من هجرات ابتدأت في ذلك المكان مثلاً: إذا كان مهاجر يقطن في المنطقة (أ) وهاجر على التوالي إلى (ب) (ج)... إلخ) فالهجرة من (أ) إلى (غ) تسمى هجرة حاصلة.

ثالثاً/ **هجرة خارجية:** هي تخص إقليم محدد وهي هجرة تتم بين مكانين يقع أحدهما في إقليم والآخر خارجه، وقد يختلف تحديد الإقليم، ويكون بلداً محدداً أو مختلف الوحدات الإدارية لهذا البلد ويستعمل مصطلح الهجرة النازحة والهجرة الوافدة.

رابعاً/ **هجرة داخلية:** هي هجرة تخص إقليم معين وهي الهجرة التي تتم بين مكانين في إقليم.<sup>(1)</sup>

(2) - المرجع نفسه، ص ص 105، 106.

(1) - عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 18.

**خامسا/ هجرة دولية:** وتعني الانتقال من بلد إلى آخر وهي شكل من أشكال الهجرة الخارجية التي ترتبط بالتشريعات الليبرالية في ميدان معيشي أفضل بل تكون دوافع سياسية وتتخذ شكل الانتقال القهري، كما يحدث مثلا في حال تغيير الحدود بين الدول.

**سادسا/ هجرة صافية:** تمثل بالنسبة إلى إقليم محدد وفترة معينة الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة النازحة وتستعمل عبارة ميزان الجرة أو رصيد الهجرة وبشكل النمو الطبيعي.

**سابعا/ هجرة العودة:** هجرة تعيد المهاجر إلى المكان الذي ينطلق منه ويختلف تحديد مكان الانطلاق هذا تبعا لإطار الدراسة، إذا كانت الهجرات تدرس منذ ولادة الفرد، فستكون هجرة العودة هي الهجرة التي تستدعيه إلى مكان ولادته، وإذا كانت الهجرات تدرس في خلال فترة محدودة من حياته فتكون هجرة عودة الفترة نفسها، وفي الدراسات التي تركز على تقريب أمكنة الإقامة في تاريخين، تؤدي هجرات العودة إلى القضاء على كل أثر للهجرات التي تمت في الفترة الفاصلة.

**ثامنا/ هجرة كلية:** تخص إقليم محدد وفترة معينة مجموع حالات رحيل ووصل المهاجرين في ذلك الإقليم، ومع الهجرة الكلية يتمثل الهدف في قياس أهمية الحركات التي تحدثها الهجرات ولهذا السبب لا يدخل البعض سوى الهجرات الخارجية في البعض الآخر في الاعتبار الهجرات الداخلية يمن جهة أخرى.

**تاسعا/ هجرة محنة:** هذه الهجرة متعلقة بمولود جديد في فترة معينة و يبقى حياتي نهاية الفترة، وهي هجرة متطابقة مع الهجرة الحاملة التي قام بها الوالدان أو إحداها من خلال تلك الفترة.<sup>(1)</sup>

**عاشرا/ هجرة مناوبة:** وهي هجرة تنقل الشخص بين مكان إقامته ومكان عمله، وهو تنقل دوري، وغالبا ما يكون تنقلا يوميا أو أسبوعيا.

**إحدى عشر/ هجرة مستمرة:** وهي هجرة لا تأتي بعد حدوثها هجرات أخرى أو وفاة المهاجر وتمثل الهجرات المستمرة في تاريخ معين للهجرات الباقية الأخيرة في ذلك التاريخ، وتعني

(1) - عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص 24.

الهجرة المستمرة من إقليم ما دام المهاجر يبقى خارج ذلك الإقليم ولا يتوفى وتستعمل إلى إقليم معين ما دام المهاجر يبقى في ذلك الإقليم ولا يتوفى.

اثنا عشر/ هجرة رسمية: وهي هجرة سنوية تحددها عموما ظروف عمل الشخص، ولا يشكل هذا التعبير المكرس تعبيرا ملائما إذ أن الظاهرة التي يعنيها لا يلزمها تغيير مكان السكن المعتاد للشخص.<sup>(2)</sup>

ثلاثة عشر/ هجرة نازحة: وتعني هجرة إلى إقليم معين أي هجرة شخص من هذا الإقليم باتجاه الخارج، كما يعني أيضا الظاهرة التي يميزها هذا النمط من الحدث.

أربعة عشر/ هجرة وافدة: وهي هجرة شخص من الخارج باتجاه هذا الإقليم، كما يعين أيضا الظاهرة التي يميزها هذا النمط من الحدث.

أشكالها الجديدة: هي مظاهر جديدة للهجرة موصولة بأسباب مرتبطة بالهجرة عموما وهي هجرة غير قانونية وهجرة العقول، وهجرة الكفاءات.<sup>(1)</sup>

(2) - أحمد عبد العزيز الأصقر، الهجرة غير المشروعة للانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، (ط1؛ الرياض: جامعة

نايف للعلوم الأمنية، 2010)، ص ص 10، 09.

(1) - غالية بن زيوش، « الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينيات »، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية

العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2005، ص 119.

### خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل استخلصنا أن الهجرة غير الشرعية هي تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لعدم امكانية هؤلاء المهاجرين بطريقة شرعية، حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة، وهي تتم عن طريق ثلاث سبل هي البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربيين وتجار، وتكون غالبا من الدول الفقيرة والعاجزة في مساراتها التنموية نحو الدول الأكثر تطورا وازدهارا وتوفرا على مناصب الشغل. كما اتضح لنا بأن الهجرة غير الشرعية على علاقة مع العديد من التهديدات الأمنية، فلها علاقة بالجريمة المنظمة وجماعات تهريب البشر والارهاب. كما أن دوافعها أيضا متنوعة ومتداخلة من دوافع سياسية واجتماعية واقتصادية، الى دوافع عقائدية وأمنية وجغرافية وحتى مناخية وبيئية.

وفي اطار تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من طرف بعض الاتجاهات النظرية، فقد أرجعها أنصار المدخل الاقتصادي الى أسباب ومبررات اقتصادية، مرتبطة بمشكلة غياب العدالة في توزيع الدخل، وضعف الدخل الفردي مقارنة بالدول التي تعتبر قبلة للهجرة غير الشرعية، أما أنصار المدخل النفسي فأرجعوها الى البحث عن اشباع الحاجيات البيولوجية والغرائز النفسية، وهي حاجات نفسية لتحقيق الذات والتقدير والأمن الانتماء، في حين أرجعها أنصار المدخل الاجتماعي الى تلك التفاعلات والعمليات والتغيرات الاجتماعية مثل الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي وكثافة السكان والضغط الاجتماعي وغيرها. أما آثار وأنواع الهجرة غير الشرعية فهي متعددة ومتداخلة، فآثارها قد تكون صحية أو اجتماعية أو وامنية وسياسية أو اقتصادية، في حين أنواعها قد تكون دولية أو داخلية وقد تكون كلية أو جزئية أو صافية أو بغرض العودة.

# الفصل الثاني

انعكاسات الهجرة غير الشرعية

على العلاقات الأورو مغربية

- المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية
- المطلب الأول: الانعكاسات الاجتماعية
- المطلب الثاني الانعكاسات الاقتصادية
- المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والأمنية
- المطلب الأول: الانعكاسات السياسية
- المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية
- المبحث الثالث: الانعكاسات الثقافية والحضارية
- المطلب الأول: اشكالية الاختلاف الحضاري بين المهاجرين والأوروبيين
- المطلب الثاني: اشكالية التمييز العنصري وصعوبة الاندماج

## تمهيد :

إن موضوع الهجرة ليس له تأثير بالغ على العلاقات الأورو مغربية الدولية عموما والعلاقات الأورو مغربية بشكل خاص لكن إذا تتبعنا العلاقات بين المجالين نجد أن الهجرة غير الشرعية كانت من بين المواضيع المؤثرة في علاقاتهما وأصبحت أحد عوامل التعاون أحيانا وأحيانا عوامل تنازع وبرز تأثيرها في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فحاجة الاقتصاديات الأوروبية الملحة ليد عاملة مكثفة جعلها تفتح أبوابها للعاملية القادمة من دول الجوار المتوسطي التي قررت في اتفاقية روما 1957 أي منح العمال الأجانب حرية التنقل إليها أدى إلى التحاق عدد من العمال الأتراك والمغاربة إلى دول أوربا.

في سنوات التسعينات زاد تأثير الهجرة على العلاقات بين دول المجموعتين بسبب التطورات التي عرفتتها بسبب ظهور الجماعات الأصولية في دول الجنوب وامتداد تأثيرها ونشاطها إلى أوربا بسبب صعود بعض الحركات اليمينية الأوروبية المعادية للأجانب والجالية العربية المسلمة خاصة أدى بهم إلى توتر العلاقات بين مجتمع الإقامة والمهاجرين من بعض القضايا التي تعبر مؤشرات على التوتر منها.

### المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية.

تشكل الهجرة قوة اجتماعية واقتصادية بناءة غير أن للهجرة تأثيرات سلبية على كافة البلدان الأورو مغربية ومن هنا أصبحت هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى مختلف الأقطار الأوروبية. منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين إلى اليوم فهي القضية الراهنة الأولى بالنسبة للبلدان العربية المغاربية والأوروبية المتوسطية.

عندما يتحول البحث عن عمل إلى مقبرة تلتهم شبابنا، سواء كان من خلال غرقهم في البحر في طريق هجرتهم غير الشرعية إلى أوربا أو القبض عليهم على تلك الحدود أو العيش لمن ينجو منهم في أجواء مليئة بالرعب والتوتر والخوف، فإننا نكون أمام مشكلة ومعضلة كبرى فهي تحمل في طياتها وانعكاساتها خطيرة نبرزها كما يلي: (1)

### المطلب الأول: الانعكاسات الاجتماعية.

تتخصر الانعكاسات الاجتماعية في أنماط الحياة الجديدة والتناقضات في السلوكيات الاجتماعية مما قد يخلخل التماسك الاجتماعي للدول كما أن رخص أسعار العمالة الوافدة ضمن الأقليات المهاجرة بطريقة غير شرعية يؤدي إلى ظهور مشكلة البطالة داخل المجتمعات بالإضافة إلى تراكم عمالة أجنبية وظهور عدة مشكلات منها:

أ/ مشكلة الاندماج: إذا لا يمكن أن يحدث اندماج فعلي بين جماعات طارئة غير شرعية وأخرى أصلية وشرعية وينظر إلى من لا يحملون السند القانوني لوجودهم بأنهم لصوص أو متطرفين، حيث يتم الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف وقد زادت هذه النظرة لذوي الصول العربية والإسلامية بعد أحداث 11 ديسمبر. (2)

ب/ الصدمة الثقافية والمعيشية: يعيش المهاجرون العرب حالة من اصطدام ثقافتهم الزمنية هي فقط بالثقافية الزمنية للمجتمع الأوروبي، وإنما أيضا بمختلف الإكراهات الزمنية التي

(1) - مسعود دخالة، « انعكاسات الهجرة غير الشرعية » ، مجلة السياسة العامة، العدد 5 أكتوبر 2014، ص ص

142، 143.

(2) نادية مصطفى محرر، الإسلام الأوروبي صراع الهوية والاندماج، (ط1؛ منشورات مركز المسبار، 2010)، ص34.

تفرضها الدول التي يعيشون فيها بشكل غير قانوني، كتصريح العمل أو أي معاملة رسمية يريدها المهاجر العزل هناك، وهكذا يجد المهاجر العربي غير الشرعي بأن زمنه التاريخي يتحمل بدوره انعكاسات التشويه والصمت والرعب والتوتر اليومي.<sup>(1)</sup>

**ج/ مشكلة الزواج المختلط والاتجار بالبشر:** وذلك باستخدام النساء من مختلف دول العالم وخاصة دول شرق أوروبا ليتزوجن من مهاجرين غير شرعيين وما يترتب عن ذلك من تشتت أسري وما يؤثر ذلك على توجهات الأطفال وهويتهم.<sup>(2)</sup>

**و/ التغير في الهيكل الديمغرافي لدى الدول المرسلّة والمستقبلة على السواء:** أدت إلى تفريغ هذه الدول من قدرتها البشرية، وبقيت قدرتها المادية دون استغلال وتطور فازدادت الفجوة التنموية اتساعا بين هذه الدول.

وتؤكد الإحصائيات عام 2000 أن عدد العمال من المغرب العربي بلغ عددهم مليون مهاجر وقد شكلت أوروبا في السنوات الأخيرة أهم مخزون لليد العاملة المهاجرة حيث يستقر في فرنسا قرابة 5 ملايين مهاجر عربي مغربي نصفهم من الجزائريين وفي سنة 2000 نجد 85 % من المهاجرين موجودين بفرنسا وبلجيكا و 6 % من ألمانيا والباقي في هولندا وبريطانيا والسويد ويمثل المهاجرين الوافدين من المغرب العربي حوالي 30 من مجموع الجالية الأجنبية بفرنسا.<sup>(3)</sup>

في 2008 نجد إحصائيات في جريدة المنبر يوم 25 / 02 / 2008 بأنه تم القبض على 500 حراق مهاجر غير شرعي في جزيرة " لايو بليكاكانت "، 125 رعية إفريقية كما ورد في حصة تليفزيونية 10 / 01 / 2008 على الساعة 21:00 أوروبا هي وجهة رئيسية لموجات الهجرة المختلطة من بلدان شمال إفريقيا وعبرها وذلك نظرا إلى القرب الجغرافي والروابط

(1) - هانس بيتارمان، فخ العولمة، (الكويت: عالم المعرفة، 1998)، ص 09.

(2) - كمال طبيب، « ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورومغربية » ، (مذكرة ماجستير غير منشورة) كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر 3، 2012/2011، ص 145.

(3) - محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العروبة والإسلام والغرب، (ط4؛ بيروت: منشورات دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 40.

اللغوية والتاريخية والفرص الفعلية أو المنشودة في العمل وهي وجهة يختارها الكثيرون من طالبي اللجوء وقد أدى بفرض القيود المشددة عن أنظمة الهجرة إلى أوروبا وتزايد دواعي الهجرة من البلدان العربية والمتطلبات الحقيقية لسوق العمل في أوروبا إلى تزايد موجات الهجرة غير الشرعية، وشهد الطريق الوسطي للبحر الأبيض المتوسط أوسع موجات الهجرة وأسرعها نمو إذ بلغ عدد الوافدين المسجلين إلى إيطاليا وحدها حوالي 170000 شخص عام 2014 إلى ما يفوق بأربع مرات عدد الوافدين المسجلين في عام 2013 وهو أكبر الأرقام المسجلة وارتفاع عدد المغادرين من تونس وليبيا منذ انتفاضات عام 2011 ومن مصر عام 2013 وفي عام 2014 شكل المهاجرين من ليبيا حوالي 90 % من الوافدين إلى أوروبا عبر المتوسط في ارتفاع كبير عن الأعوام السلفية، اثر تردي الوضع الأمني في البلد أما النسبة المتبقية فهي المهاجرين من تركيا ومن تونس ومصر. كما تجاوز عدد المهاجرين من سوريا 42.323 وعدد المهاجرين من اريتريا 34.329 ويصل عددهم إلى إيطاليا من مالي 9.938 وفلسطين 6.082 والصومال 5.756 وهم يشكلون حوالي 58 % من العدد الوافدين إلى إيطاليا.<sup>(1)</sup>

كما يواصلون المهاجرين استخدام الممر الغربي للبحر الأبيض المتوسط محاولين العبور الجزائر والمغرب إلى إسبانيا بحرا أو برا واقتحام الأسوار حول الجيوب الإسبانية في سبته ومليلية كما تم وقف حوالي 4.755 شخصا منه من الجزائر والمغرب على هذا الطريق.<sup>(2)</sup> كما يحاول مهاجرون آخرون دخول اليونان وبلغاريا برا أو بحرا من تركيا.

إن بلدان المشرق العربي وبلدان المغرب العربي والبلدان الأقل نموا هي من أهم البلدان المرسله للمهاجرين وكثير منها جاليات كبيرة في الخارج وهم فئات يهاجرون بحثا عن سبل وخيارات أفضل للعيش وبحثا عن فرص عمل أفضل من بلدتهم لذلك يسبب عدم

(1) - مسعود دخالة ، « واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها »، محاضرة، كلية

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 3، ص ص 142، 143.

(2) - المرجع نفسه، ص 143.

الاستقرار السياسي والحروب التي تعاني منها بعض الدول والمشاكل الناجمة عنها مثل المشاكل الاجتماعية والنفسية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.

لها انعكاسات كبيرة على العلاقات الأورو مغربية فإن كل طرف ينظر إلى طرف الآخر بأنه مصدر التهديد مثلا ترى دول الاتحاد الأوروبي وبمجموعة من الإحصائيات أن العمالة أو المهاجرين من الضفة الجنوبية هم الذين يولدون شبغ البطالة، فالعاطلون عن العمل في أوروبا بلغ عددهم حوالي 18 مليون نسمة وربما يتجاوز هذا الرقم، كما أن المهاجرين ينافسون مواطني الاتحاد الأوروبي على سوق العمل التي أصبحت تضيق تدريجيا وهذا ما يؤدي إلى ظهور الفساد والجريمة، إضافة إلى تخوف الاتحاد الأوروبي من تدفق المهاجرين هو استقلال القوى اليمينية المتطرفة في البلدان الأوروبية لهذه الظاهرة وتعد كل من ألمانيا وفرنسا سرحا رئيسيا لهذه الظاهرة ففي ألمانيا يوجد 63 % من حوالي 65000 شخص يعتقدون أفكار متطرفة.

من بين الأخطار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية على دول الأورو مغربية:<sup>(2)</sup>

- 1- تأثر معدلات النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض فرص تكوين رأس المال.
- 2- الإخلال بآليات سوق العمل وجلب عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة كثرة العمالة المتسللة للدول المستقبلية لظاهرة الهجرة.
- 3- تزايد جرائم غسيل الأموال.
- 4- انتشار الفساد في بعض الأجهزة الأمنية من خلا تقديم الرشاوي والمحسوبية والوساطة للتغاضي عن المهاجرين غير الشرعيين والإفراج عنهم عند إلقاء القبض عليهم.

(1) - عبد المؤمن مجدوب، « ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورو مغربية »، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014، ص 306 - 307.

(2) - مصطفى خليف غرابية، « هجرة الشباب العرب غير الشرعية الى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط »، مجلة

جامعة ابن رشد، هولندا، العدد 11، 2014، ص 177 - 178.

5- حرب الخليج والصدى الذي تركته في أوساط الجالية المهاجرة، كما استتكرت دول الجنوب المتوسط التي تأثرت بنشاط الجماعات المسلحة مثل الجزائر، المغرب، تونس، تركيا، وإيواء أوروبا لهذه المجموعات باسم حق اللجوء السياسي كما حدث بين الجزائر وفرنسا مثلا رأت الحكومات الأوروبية أن هذه الجماعات تستهدفها بالدرجة الأولى أيقنت أنه لا غنى لها عن التعاون مع الدول الأصل لتصبح الجماعات الإسلامية عددا مشتركا بعد هجمات 11 ديسمبر 2001.

6- والاتحاد الأوروبي يركز على دور دول الجنوب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال) في مراقبة الهجرة لاعتبارها نقطة التماس مع الدول المصدرة، فإن دول جنوب المتوسط تلعب دور بالغ الأهمية في مراقبة الهجرة التي تمر عبرها الآتية من دول إفريقية كالصومال، رواندا، مالي، نيجر لعدم الاستقرار السياسي الاقتصادي التي تعاني منه هذه الدول بعد انضمام إسبانيا وإيطاليا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي وخضوعها لنفس شروط الاتحاد في مجال الهجرة، فأصبحت دول جنوب المتوسط معنية بمراقبة ومنع الهجرة المارة منها نحو دول الاتحاد الأوروبي.<sup>(1)</sup>

وللهجرة انعكاسات ايجابية على الدول المصدرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية فهي تعتبر حل لمشكلة البطالة في الداخل أو على الأقل تقلل من حدوثها، وتكوين المهاجرين مهنيا واكتسابهم لخبرات عديدة إضافة إلى مبالغ مالية ضخمة من العملة الصعبة التي ينقلها المهاجرين.

أما الانعكاسات السلبية على هذه الدول تتمثل في تخفيض نسبة النمو السكاني فيها وفقدان الدولة لأبنائها خاصة ما يسمى بهجرة الأدمغة، وما يموت منهم في رحلات السفر في البحار والصحاري، والأوضاع المعيشية التي يعانون منها، فالملايين من المهاجرين

(1) - أحمد رشاد، « المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة » ، ( ورقة بحثية مقدمة في ندوة علمية نظمت في الجامعة الأمريكية، مصر، ما بين 1-10/02/2010م)، ص 20، 19.

يموتون سنويا في مياه مضيق جبل طارق أو عن طريق رصاص حرس الحدود أو السجن.<sup>(1)</sup>

في المغرب أسارت منظمة أطباء بلا حدود الفرع الإسباني في تقريرها سنة 2005 أنه يوميا تقوم السلطات المغربية بجمع حشود من المهاجرين في طنجة ووجدة والرباط في مناطق معزولة في غابات " قوروقو " بالقرب من سبتة ومليلة تعاملهم قوات الأمن بعنف وبدون مراعاة الحقوق التي تكلفها والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان واتفاقية العمال المهاجرين ومعاهدة مناهضة التعذيب والمعاملة السيئة ونقلهم إلى الحدود الجزائرية ليلقوا بمصيرهم المجهول في الصحراء فتتحول إلى كارثة إنسانية تستدعي التحرك الدولي.

في تقرير الأمم المتحدة لعام 2005 فقد حذر من أنه حتى مع معدل 600 ألف نحو أوروبا، فإن عدد السكان في أوروبا سينخفض إلى حدود 100 مليون نسمة خلال 50 سنة المقبلة.

كذلك في تقرير أممي نشر في شهر أفريل 2008 يؤكد أن المهاجرين الذين يتخوف منهم يمثلون قوة الدفع وراء أي نمو سكاني تشهده الدول الأوروبية المتقدمة خلال 30 سنة، إن اليد العاملة المغربية تساهم بشكل كبير في ضمان التوازن بين طلبات وعروض العمل ليس فقط في فرنسا وإنما في جميع الدول الأوروبية مع اختلاف النسب.<sup>(2)</sup>

يساهم المهاجرون المغاربة بجهدهم وأموالهم في بناء الاقتصاديات الأوروبية سواء من ناحية دفع الضرائب أو من ناحية ممارسة المهن الحرة كالتجارة، بحيث يمثل المغاربة التجارة في الدول الأوروبية 32 % من مجموع المهاجرين.

كما أن التجارة أحد مصادر الاستثمار من شأنه أن ينمي العلاقات والتواصل بين الدول الأوروبية والدول المغربية.<sup>(3)</sup>

(1) - ونيسة الحمروني الورفلي، المرجع نفسه، ص ص 175، 176.

(2) - برونسون ماكنيلي، « الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية » ، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، يوليو 2006، ص 23.

(3) - برونسون ماكنيلي، المرجع نفسه، ص 25.

## المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والأمنية.

### المطلب الأول: الانعكاسات السياسية:

ترتبط التأثيرات السياسية للمهاجرين غير الشرعيين ارتباطا وثيقا بقضية المواطنة وما ينتج عنها من حقوق سياسية. بالنسبة للمهاجرين المغاربة في أوروبا تدور نقاشاتهم حول قضيتين هما الحق في التجنس والحق في الانتخاب.<sup>(1)</sup>

#### 1- المواطنة والجنسية:

تؤدي فكرة الديمقراطية على ربط الحقوق السياسية بالجنسية، أي ربط المواطنة بحق التجنس والتمتع بالحقوق السياسية مرتبط بطلب الحصول على الجنسية الذي لا يقبل إلا بشروط الدولة المعنية، كما ترتبط الجنسية بفكرة المواطنة الأوروبية التي تطورت مع تطور الاتحاد الأوروبي، والشرط الأساسي حتى تتمتع بالمواطنة هو أن تكون مواطنا بإحدى دول الأعضاء، وهذا يقتضي الحصول على جنسية إحدى تلك الدول لممارسة الحقوق السياسية على المستوى الأوروبي.<sup>(2)</sup>

لقد واجه الشكل التقليدي السابق للمواطنة معارضة شديدة لكن تطور اتجاه آخر يدعم فكرة مواطنة جديدة تقوم على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وإذا كان المواطنون من الأجانب فإن التمايز هنا يصبح هو المعيار. تبلور الاتجاه السابق مع مجيء أجيال منحدرة من المهاجرين مهيكليين في جمعيات مدنية، ومدعومين بشعارات الضواحي وقد رفع هؤلاء مطلب أساسيا هو مواطنة جديدة منفصلة عن الجنسية القائمة على حق الإقامة هذه الحركة فيفرنسا استطاعت أن تكسب دعم العديد من الجمعيات وكذلك بعض الأحزاب السياسية التي تسعى إلى كسب ناخبين جدد.<sup>(3)</sup>

(1) - مصطفى عبد الله خثيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية النتائج وردود الأفعال، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 2002).

(2) - ماسي دي وآخرون، نظريات الهجرة الدولية، (ط3؛ د.د.ن، 1993)، ص79.

(3) - اسماعيل المويهي، الهجرة في زمن العولمة، (ط1؛ القاهرة: دار النهضة العربية)، 2010، ص120.

إن موضوع الجنسية يزداد كل يوم اتساعا وحدة، فهي تحدد العلاقة القانونية لانتماء الفرد إلى دولة معينة ولمنحها تستعمل الدولة عدة معايير مثل حق الموطن أو حق الدم وهذا وفق إجراءات خاصة.

إن مسألة الجنسية تعد مسألة سيادة تتطلب دراسة التفاعلات المتعددة والمعقدة والحساسية التي ترتبط بسياق التاريخي والاقتصادي وحضاري وكذلك فضاءات جغرافية وأصناف بشرية متنافرة.<sup>(1)</sup>

مسألة الجنسية تبقى أكثر تعقيدا لسببين هما:

**الأول:** كون الجنسية لا تجمع بين دولتين مستقلتين بل ثلاث أطراف أي (دولتين وفرد معني) فإن الفرد عندما يقوم باختيار إحدى الجنسييتين فإنه يضع تحت المحك كيانين يتمتعان بسيادة كاملة.

**الثاني:** مسألة الجنسية تحدد المسار القانوني والقضائي الذي ينظم العلاقات بين الفرد والدولتين، خاصة في ميدان الحقوق والالتزامات بين الدولة والأفراد (الخدمة الوطنية، حق الإقامة، حق التنقل، نظام الملكية، الحماية... الخ).

لكن المهاجرين المغاربة عادة يحافظون على جنسيتهم الأصلية هذا يثير مشكلات عديدة، فيعتبرون مواطنون في علاقاتهم مع بلد الأصل، ومواطنون في علاقاتهم مع بلد الاستقبال وهذه الإشكالية تثير الطابع الثابت، حيث يلجأ في التحكيم إلى مبدأ قانوني آخر هو مبدأ الفعلية والإقليمية، لكن تبقى قضايا مطروحة القانون لا يستطيع حلها دون قرار سياسي واضح ومؤكد.<sup>(2)</sup>

كما توجد عوامل من غير السياسية والقانونية، الثقافية والنفسية والاجتماعية فهي تربط بالجنسية ويصعب قياسها (كالتمسك بالوطن والثقافة الأصلية) وتعد فرنسا البلد الأكثر

(1) - وهيب بوسعدية، « العلاقات المغربية الأوروبية »، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام،

جامعة الجزائر، (2002)، ص 58.

(2) - المرجع نفسه، ص 59.

استيعابا للهجرة المغربية. فقد ارتفع عدد المهاجرين الجزائريين المتحصلين على الجنسية الفرنسية ما بين 1998 و 2016 أي حوالي 400 ألف جزائري مستعمرة الأمس لتتصدر الجزائر قائمة الدول المصدرة للمهاجرين نحو فرنسا وعدد المغاربة المتحصلون على الجنسية الفرنسية في ارتفاع.

## 2- المواطنة وحق الانتخاب:

إن الحركة الجديدة للمهاجرين وجمعياتهم قد أثاروا مسألة الحقوق السياسية فقد أدى ظهور المواطنة " الجديدة " إلى طرح مشاركة المهاجرين بانتخاب من يتخذون قرارات بشأن مصالحهم بشكل كبير لكن بقي إلى يومنا هذا بدون حل ماعدا في بعض البلدان مثل هولندا، إيرلندا، الدنمارك، السويد الذين منحوا للأجانب حق المشاركة في الانتخابات المحلية دون تمييز عن بقية المواطنين لكن بعد معاهدة ماستريخت اتفقت الدول الأوروبية على قبول مشاركة الأجانب المنحدرين من دول الأعضاء الحق في الانتخابات في دولة التي يقيمون فيها.<sup>(1)</sup>

ففي فرنسا طوى رئيس الوزراء مانويل فالس ملف منح حق المهاجرين الشرعيين التصويت في الانتخابات المحلية يوم 04 نوفمبر 2015 ألقى محاضرة أمام طلبة معهد العلوم السياسية بالعاصمة باريس يقول فيها بأنه يمكن تحقيق هذا الطلب ولن يطرح مرة أخرى خلال الانتخابات القادمة فأدى قرار رئيس الوزراء إلى ردود فعل منتقدة، شملت حتى داخل الحزب الاشتراكي الحاكم في البلد، حيث اعتبر السكرتير الأول للحزب الاشتراكي الحاكم "كريستوف كومبا ديليست" أن « حق تصويت الأجانب في الانتخابات البلدية الفرنسي يبقى من بين الأهداف التي يريد الحزب تحقيقها ». <sup>(2)</sup>

(1) - وهيب بوسعدية، المرجع نفسه، ص 63.

(2) - المرجع نفسه، ص 64.

## المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية:

ترتبط الانعكاسات الأمنية للهجرة غير الشرعية بالتحويلات التي تشهدها الساحة الدولية، وأصبحت الهجرة غير الشرعية، مصدر التهديدات الأمنية التي تمس الأمن بصفة عامة. وتعد الهجرة غير الشرعية من أخطر المخاطر لأن نسبة الجريمة تزداد في وجود المهاجرين غير الشرعيين ضمن الأقليات التي تسعى في المقام الأول إلى تحصيل المال وبالتالي تلجأ لسلوكيات إجرامية تتمثل في السرقة وترويج المخدرات والممنوعات والتهريب كوسيلة لتحصيل المال بسرعة، كما أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين يعانون من الحرمان العاطفي نتيجة ابتعادهم عن أهلهم وذويهم، مما قد يترتب عليه ارتكاب سلوكيات وممارسات جنسية شاذة أو محرمة، وشلل الأجانب قصد التجسس هذا الطابع يكون مستعملا من طرف القوات الأجنبية خاصة فرنسا وإسرائيل لخلق توترات محلية تساعد على التدخل في شؤونها الداخلية تعقدت تداعيات هذا الحادث، بحيث طالت آثاره مختلف السياسات والإجراءات والظواهر المتصلة بالهجرة العالمية، ولم يقتصر هذه التداعيات على المتجهين إلى و.م.أ بل شملت بغية البلادة المستقبلية للهجرة وخصوصا أوروبا.<sup>(1)</sup>

ومن أهم المخاطر السلبية للمهاجرين غير الشرعيين نجد:<sup>(2)</sup>

**1- ارتكاب السلوك الإجرامي:** يعني ارتكاب السلوك غير السوي الذي يتعارض مع الأفكار والمبادئ والقيم السائدة في المجتمع ويخالف لاشعور العام للجماعة، ولذلك تحرمة الدول لضرورة على المجتمعات وتفرض على مرتكبه العقوبات.

(1) - محمد غربي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر الاستراتيجية المواجهة، (ط1؛ بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص 40، 41.

(2) - رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع)، 2016، ص ص 99، 100.

2- الانضمام للعصابات الإجرامية وتكوينها: يميل المهاجرين غير الشرعيين إلى الانخراط في جماعات تسعى لمخالفة القانون، وقد تجرهم هذه الجماعات لارتكاب السلوك الإجرامي أو الاتجار بالمخدرات والممنوعات للحصول على المال، ومن أجل ذلك قد يرتكبون أفعالا إجرامية، تتمثل في القتل وإشباع رغباتهم.

3- الهجرة والإرهاب: شهدت أوروبا في الفترة الأخيرة مجموعة من الهجمات الإرهابية المتتالية مثل ما حدث في فرنسا سنة 2015 حيث شهدت العاصمة الفرنسية باريس مسرحا لهجمتين إرهابيتين في العام أدت إلى مقتل 140 شخصا الأولى في كانون الثاني على صحيفة تشارلي ايبندو والثانية في تشرين الثاني.

كما نالت ألمانيا حصتها من الهجمات الإرهابية في العام 2016، الهجوم الأول نفذه مهاجر أفغاني حيث قام بطعن خمسة أشخاص على متن قطار أما الهجوم الثاني فتمثل في قيام مهاجر سوري بتفجير نفسه ما أدى إلى جرح 12 شخصا.<sup>(1)</sup>

ضرب الإرهاب أيضا الدنمارك في شباط 2015 في معرض لحرية التعبير في كوبنهاغن مما أدى إلى مقتل شخص وجرح ثلاث عناصر من الشرطة.

كما تشهد مناطق جنوب دول الضفة الجنوبية للمتوسط توافدا بين الإرهابيين والمهربين، وتتمثل ذلك في العلاقة الكامنة بين الإرهاب والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين، حيث أن هناك علاقة مصلحة بينهما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من ربح المهربين.<sup>(2)</sup>

إضافة إلى ذلك ظهرت هناك شبكات دولية لتهريب السلاح والمخدرات، هنا تتحصل عليه من ربح سريع وتدعيم الجماعات الإرهابية بالأسلحة، حيث أن مصدر الأسلحة من الخارج

(1) - أسامة بوزيد، « الحوارالأطلسي-المتوسطي- دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط (2001-2015) »، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016)، ص ص 61-63.

(2) - ساعد رشيد، « واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني »، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012)، ص ص 88، 89.

يكون خاصة من الحدود الجنوبية لهذه الدول (الدول المغربية) فالحدود الشاسعة لها تشكل منفذا سهلا لإدخال والمتاجرة بالأسلحة لدعم الجماعات الإرهابية.<sup>(1)</sup>

إن العمليات الإرهابية التي شهدتها عواصم بعض الدول الأوروبية مثل (مدريد 2004، ولندن 2005، باريس 2015) والتي كان من بين المتورطين فيها من أصول مغربية ولدول الشمال المتوسطي ربط مختزل بين وجود المهاجرين وعدم الاستقرار السياسي والمالي، جعل دول الاتحاد الأوروبي تعيد النظر في الجماعات المسلمة وثقافتها في ضوء حرب الأفكار والثقافات التي يروج لها المفكرون القوميون فبعد أحداث 11 سبتمبر والأحداث اللاحقة التي هزت عدد من العواصم الأوروبية، أصبح الرأي العام الغربي ينظر إلى الجاليات الإسلامية بعين سلبية، وإلى العنف الإسلامي بأنه عنف سياسي و ايدولوجي يستند إلى حد كبير على عوامل عقائدية وعلى قناعات دينية. والاعتداءات الإرهابية التي ضربت عددا من الأقطار الأوروبية قادت إلى خلق قفزة إلى الأمام بالنسبة للتعاون الأوروبي والتوحد حول بناء أنظمة الدفاع السياسية لمواجهة التهديدات الإرهاب الدولي.<sup>(2)</sup>

إن تأثير الإرهاب على العلاقات الأورومغربية خاصة ما حدث في الجزائر خلال العشرية السوداء فقد جمد العديد من الاتفاقيات التعاون والتبادل والاستثمار خاصة مع فرنسا التي أبدت تحفظها في هذا المجال إلا بتوفير مجموعة من الشروط وبالمقابل فإن الجزائر ترى أن جل العمليات الإرهابية كانت مدعومة من خارج حدودها أي من أوروبا خاصة. فقد تم العثور على أفراد من القاعدة في بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وبلجيكا كمل عملت الأحداث الدامية في الجزائر أصداء في أوروبا وكذا امتدادها إلى الضفة الشمالية عن طريق عناصر جزائرية.

(1) - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، عصر الهجرة، (ط1؛ المركز القومي للهجرة، 2013)

(2) - بول كولبير، الهجرة كيف تأثر في عالمنا، (تر: مصطفى ناصر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص ص 184، 185.

يؤكد الاتحاد الأوروبي بأن الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط منطقتان لها أهمية قصوى، فبالرغم أن دول المغرب العربي لا تمثل خطر وتهديد عسكري على أوروبا إلا أن الدراسات تؤكد أن تركيبة المجتمعات المغربية تتدرج بوجود خطر وإرهاب تخشى أوروبا من تسرب به إلى أراضيها لذا عملت أوروبا على توطيد وتكثيف العمل في الميدان الأمني من خلال خلق حلفاء مع دول مغاربة.

#### 4- الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة:

انتهجت الجريمة المنظمة غير الوطنية (الجريمة العالمية نمط جديد من الجريمة من حيث نوع الجريمة، أسلوبها، كيفية ارتكابها). حيث انتشر وتزايد حجم ما يقوم به المجرم الوظيفي والذي تدفعه الظروف والعوامل الخارجية لارتكاب جريمة بفعل الظروف الوظيفية (انتشار جرائم شبكة الانترنت)<sup>(1)</sup>.

صعوبة اكتشاف رجال الأمن تلك النوعية من الجرائم وذلك لحسن تخطيط تلك الجماعات لجرائمها واستخدامها لتقنيات الحديثة في أنشطتها الإجرامية الذي يجعل قيام الأجهزة الأمنية المعنية بالتحديث المستمرة لأجهزتها وبرامجها وأفرادها لمواجهة ذلك النوع. ينعكس الأثر الأمني على حق الإنسان في أبسط حقوقه (حرية الشخصية) فتدعم تلك الجماعات المنظمة إلى استخدام الطبقات الفقيرة المعدومة والتي تدفعها الظروف الشخصية والعوامل المحيطة بهم (ضغوط حياة البطالة، قهر اجتماعي) إلى المخدرات وإدمان الكحوليات، فتنتهز تلك العصابات الفرصة لإغوائهم بالعمل معها فتتاجر بأجسامهم وتدفعهم إلى ترويج منتجاتها.<sup>(2)</sup>

(1) - علي الدين هلال، النظم السياسية العربية قضايا الاستقرار والتغير، (ط3؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص 50، 51.

(2) - حبيب كاظم، الهجرة المغربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 130.

## المبحث الثالث: الانعكاسات الثقافية والحضارية للهجرة غير الشرعية

## المطلب الأول: اشكالية الاختلاف الحضاري بين المهاجرين والأوروبيين

للبعد الثقافي والحضاري أيضا انعكاسات وآثار على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أن المهاجرين يجدون أشكال متنوعة من المعاملة وطرق الاندماج في المجتمع الأوروبي، وهي التي تحدد في الأخير السلوكيات التي سينتهجها المهاجرين في بلد اللجوء (بلد الاستقبال) وتحدد مستقبل المهاجرين غير شرعيين في المجتمع الأوروبي، فقد تكون عاملا في عزلة وتطرف وعنصرية هؤلاء ومنه انتهاجهم لسلوكيات عنيفة، نتيجة احساسهم بالعنصرية والتهميش ورفض المجتمع الأوروبي لهم، والتي قد تظهر في شكل تطرف أو جريمة منظمة أو ارهاب، كما قد تكون عاملا في تسهيل اندماجهم في المجتمع الأوروبي والثقافة الأوروبية، فيصيرون عاملا ايجابيا في دعم الاقتصاد من خلال توظيفهم كيد عاملة في مجالات متعددة أو الابداع في مجالات الفن والثقافة وغيرها.

وتطرح في هذا الاطار مسألة طبيعة التركيبة الاجتماعية والحضارية للمجتمعات الأوروبية ومدى توافقها الحضاري أو اختلافها مع ثقافة المهاجر غير الشرعي، وكذا الاستراتيجيات المتبعة من طرف السلطات الأوروبية في التعامل مع هؤلاء المهاجرين.<sup>(1)</sup> على غرار سن قوانين متساهلة تعطيهم حقوقهم من منظور انساني وحماية قانونية خاصة، أو تكون على عكس ذلك قوانين تترتب عنها اجراءات متشددة تعتبرهم مجرمين ويشكلون خطرا على الأمن والاستقرار، خاصة وأن معظم المهاجرين من فئة الشباب، وأنهم أيضا من ذوي المستويات التعليمية المتدنية وفي الغالب من المسبوقين قضائيا في بلدانهم نتيجة ارتكابهم لجرائم وفرارهم من العدالة، واللجوء الى الهجرة تملصا من العقاب. فقد يكون من ضمنهم من احترف الاجرام في بلده، وهو من ضمن المطلوبين أمنيا،

(1) - محمد غربي وآخرون، سبق ذكره، ص 158، 159.

حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية منفذا لمرتكبي الجرائم فرارا من القوانين في بلدانهم.<sup>(1)</sup> وحتى بعض الاسلاميين السياسيين مثل من جاءوا من الجزائر حيث وجدوا في أوروبا ملجأ خصبا، فهاجر عدد لا بأس به من الجزائريين خلال عشر سنوات من الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر.<sup>(2)</sup> وهذا ما يسهل لجماعات الجريمة المنظمة في البلدان الأوروبية، سهولة استغلال هؤلاء وتوظيفهم في عمليات ترويج المخدرات أو غيرها من الأعمال الاجرامية.

وقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل كبير في اعطاء ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعدا ثقافيا وحضاريا، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الاقليمي، مثلما هو الحال بالنسبة للعلاقات الأورو مغربية، حيث خلقت هواجس كبيرة لدى الأمريكيين والأوروبيين تجاه المهاجرين من الدول الاسلامية خاصة المهاجرين بصفة غير شرعية من الدول العربية، فاتضح جليا رفض المجتمع الأوروبي لكل ما يرمز للثقافة الاسلامية، حيث تم ربط صورة الاسلامي العربي بالإرهابي، وهو ما خلق حالة من الاسلاموفوبيا لدى الأوروبيين، أو الخوف من كل ما يرتبط بالإسلام والمسلمين، فتغيرت نظرهم بشكل عنصري ورفض لوجود المسلمين في بلدانهم بصفة عامة وتجاه المهاجرين غير شرعيين واجراءات تسهيل استقبالهم وادماجهم بصفة خاصة.

### المطلب الثاني: اشكالية التمييز العنصري وصعوبة الاندماج

فقد طرحت قضية تواجد واندماج المسلمين في المجتمع الأوروبي موضوعات وقضايا للنقاش العام، مثل مكانة الدين في الحياة العامة والتسامح الاجتماعي والعلمانية كسبيل وحيد للحدثة، والهوية الأوروبية وغيرها.<sup>(3)</sup> وكما يسميها البعض ظاهرة التحدي

(1) - المرجع نفسه، ص 159.

(2) - محمد غربي، « التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا » ،

مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 08، 2012، ص 55.

(3) - محمد غربي وآخرون، سبق ذكره، ص 160.

الهوياتي والثقافي، والتي تحمل أبعادا اجتماعية وحضارية.<sup>(1)</sup> فالمجتمع الأوروبي غالبا ما ينظر الى هؤلاء المهاجرين على انهم لصوص أو متطرفين أو مجرمين يشكلون خطرا على استقرارهم وأمنهم، وساهم في تفاقم هذه المشكلة طريقة التناول الاعلامي المتحيز لبعض وسائل الاعلام الأوروبية، وكذا الممارسات الغير حضارية للتيارات والأحزاب اليمينية الأوروبية المتطرفة، التي تجمع دائما بين الهجرة والتطرف والاجرام.<sup>(2)</sup> فالجبهة الوطنية المتطرفة الفرنسية هي أول الأحزاب اليمينية التي ربطت بين تردي الأوضاع في فرنسا وبين قضية الهجرة غير الشرعية.<sup>(3)</sup> فيجب على الأوروبيين تبني مقاربة تأخذ بعين الاعتبار الكرامة واحترام حقوق الإنسان لكل شخص، بغض النظر عن دينه وعرقه وثقافته ولونه وانتمائه وفكره السياسي.<sup>(4)</sup> فالسياسات المعتمدة في بعض الدول الأوروبية خاصة فرنسا، ترمز بكل وضوح الى التمييز العنصري بين المواطنين الأصليين والمهاجرين من دول جنوب المتوسط، وعبرت هذه السياسات عن الفشل في استيعاب هؤلاء المهاجرين ودمجهم في المجتمع، بل على العكس من ذلك دفعتهم بطريقة أو بأخرى نحو التهميش والتطرف والعنف والارهاب، الذي تجعله في الأخير سببا للتعامل معهم بصيغة أمينة وليس اجتماعية وحضارية.

وتعتبر بعض أعمال العنف التي شهدتها بعض الدول الأوروبية على رأسها فرنسا، نتيجة هذه السياسات المتبعة تجاه المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، نتيجة لهذه السياسات الغير قادرة على استيعاب وادماج هؤلاء المهاجرين، عاملا مهما في ظهور مثل

(1) - يحيى اليحياوي وآخرون، سبق ذكره، ص 86.

(2) - مسعود دخالة، « واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها »، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014، ص 143.

(3) - سفيان طبوش، « الشراكة الأورو متوسطة في ظل التحديات الأمنية الراهنة » (أطروحة دكتوراه غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسنية بن بو علي - الشلف، 2016/2017، ص 260.

(4) - أحمد إدريس، « تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية »، مجلة ورقات سياسية، تصدر عن مركز الدراسات المتوسطية والدولية، جوان 2016، ص 05.

هذه الاعتداءات العنيفة، والتي أصبحت تأخذ طابع الارهاب، نتيجة تجنيد هؤلاء المهاجرين من طرف التنظيمات الارهابية من أجل توظيفهم كجماعات دعم واسناد، أو تجنيدهم لتنفيذ عمليات كبيرة مثل تفجيرات باريس ومدريد، وعبر رئيس المفوضية الأوروبية "جوزي مانوال باروسو" عن فشل سياسات الاندماج هذه حيث قال أن: "العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية، لأن مدنا أخرى في أوروبا تواجه هذه المشاكل، وأن ثمة مشكلة الاندماج للمجموعات الثقافية والدينية المختلفة".<sup>(1)</sup> وقد ساهمت في ذلك أيضا بعض الاجراءات التي اعتمدتها السلطات الفرنسية، مثل منع ارتداء الرموز الدينية (الحجاب) في بعض المؤسسات والأماكن العامة، والتضييق في مجال الحريات مثل حرية التنقل وغيرها.

فمنذ بداية التسعينات ظهرت مرحلة المواجهة بين المسلمين والمجتمعات الأوروبية بشكل نسبي، غير أنها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت أكثر حدة ووضوحا على المستوى العالمي، وذلك نتيجة الاستراتيجية الأمريكية المعتمدة في محاربة الارهاب (الذي تعتبره اسلامي)، واعتبارا الى أن العلاقات الأورو مغربية جزء من هذه الاستراتيجية فقد تأثرت بها بشكل واضح، حيث وقعت العديد من المواجهات السياسية والثقافية والدينية، وفي ظل الحملة الدولية على الارهاب أصبح يروج في الاعلام على أن الارهاب مصدره الإسلام، فأصبح ينظر لكل مسلم في أوروبا على أنه إرهابي ومن هذا المنظور يعتبر جنوب المتوسط هو مصدر الإرهاب، ويمكن هنا عرض العديد من الأمثلة التي تصف أن الإسلام هو مصدر الارهاب، على غرار ما عرض في احدى البرامج الثقافية للقناة الفرنسية الثانية، حين قال مقدم البرنامج الشهير بيرنارد ليفر والمستعرب الفرنسي المعروف جاك بيرك بمناسبة انتهائه من ترجمة القرآن الكريم إلى الفرنسية، فطرح عليه السؤال التالي: هل يعتبر القرآن كتابا مقدسا؟ وحين أجاب بيرك بالإيجاب قام بيرنارد صارخا: "ألا ترى أنه كتاب يدعو إلى

(1) - مسعود دخالة ، المرجع نفسه، ص 143.

الحرب ونبذ السلام وأنه مسئول عن مآسي كثيرة حلت بالإنسانية على يد المسلمين والعرب".<sup>(1)</sup>

ولا تقتصر مشكلة التمييز والعنصرية على المهاجرين غير شرعيين الى أوروبا فقط، بل هي أيضا موجودة في دول المغرب العربي تجاه المهاجرين من جنسيات افريقية، حيث نشرت "هيومن رايتس ووتش" تقريرا تعرض فيه مجموعة من الانتهاكات المتكررة ضد المهاجرين الافريقيين في ليبيا خلال الخمس سنوات الماضية، فقد شهد هؤلاء أحداثا تتم عن كراهية الأجانب والعنصرية ضدهم، وذلك مثل استعمال العنف تجاههم ومعاملتهم بطريقة تتطوي على التمييز عن المواطنين الليبيين، رغم اهمهم نادرا ما يبلغون عن الجرائم المرتكبة ضدهم خوفا من عدم تعامل الشرطة بجدية مع ادعاءاتهم.<sup>(2)</sup> وذلك رغم ان السلطات الليبية تنفي قطعا هذه المظاهر الغير حضارية، كما ورد في التقرير الليبي الى لجنة القضاء على التمييز العنصري والذي جاء فيه: "من الممكن القول بصورة قطعية بأنه لا يوجد تمييز عنصري من أي نوع في ليبيا، وارجعت الحكومة ذلك الى أن ليبيا ليس بها طوائف دينية أو عرقية قائمة على أساس الديانة أو العرق أو الجنس أو اللون أو الانتماء السياسي، فجميع المواطنين الليبيين يشتركون في الأصل والديانة واللغة وهو ما يشكل عاملا حاسما في غياب التمييز العنصري".<sup>(3)</sup>

ومنه فان العامل الثقافي والحضاري والذي يتضح بشكل كبير في عامل الدين، أثر بشكل واضح في ظاهرة الهجرة غي الشرعية، حيث تحولت مواجهتها في السياسات الأوروبية من الاجراءات الاجتماعية والانسانية، التي ينتج عنها استيعاب ودمج هؤلاء المهاجرين في المجتمع الأوروبي، أو ترحيلهم الى بلدانهم في ظل معاملتهم معاملة انسانية، تحفظ لهم

(1) - سفيان طبوش، المرجع نفسه، ص ص 257، 258.

(2) - تقرير صادر عن منظمة هيومن ريتس ووتش، بعنوان « وقف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء

واللاجئين » الجزء 3، الكتاب 18 رقم 05، سبتمبر 2006، ص 59.

(3) - المرجع نفسه، ص ص 59، 60.

حقوقهم وكرامتهم. تحولت نتيجة أحداث 11 سبتمبر وما تلاها من أعمال عنف على الأراضي الأوروبية، الى مواجهتها بإجراءات أمنية بحتة، تجعل من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين خطرا كبيرا على الأمن الأوروبي، يجب استخدام كل الوسائل الردعية ضدهم، حتى وان كانت تتنافى مع الأخلاق والأعراف القوانين الدولية، وقد عرضت بعض الشهادات لوسائل الاعلام من طرف بعض الناجين من الغرق على السواحل الإيطالية، أنهم قد اتصلوا مع السلطات الإيطالية (حرس السواحل البحرية)، وأبلغوا عن حادثة غرقهم وحاجتهم الماسة للإغاثة والتدخل الانساني غير أن السلطات الإيطالية تجاهلت نداءاتهم، ولم تقدم عمليات المساعدة لهم في الوقت المناسب، مما تسبب في وفاة العشرات منهم. وبالتالي فقد انعكست في الأخير على مضمون العلاقات الأورو مغربية حيث أصبحت أكثر تركيزا على الهجرة غير الشرعية، فقد كانت تعتبر فيما قبل من التهديدات الأمنية الأقل خطورة، غي انها أصبحت منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 من بين أولى التهديدات التي تنصدر جدول اللقاءات الأورو مغربية، وتم ربطها مباشرة بالعمليات الارهابية التي شهدتها أوروبا خلال السنوات الأخيرة.

خلاصة الفصل:

اتضح لنا من خلال مناقشة مجموعة الانعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية، بالنسبة الى المهاجرين العرب والمسلمين في أوروبا، أنها انعكاسات سلبية في معظمها على العلاقات الأورو مغربية، فعلى الصعيد الاجتماعي تتسبب الهجرة غير الشرعية في زعزعت استقرار المجتمع وتماسكه، فضلا عن ظهور مشاكل اجتماعية متعلقة بالاندماج الاجتماعي والزواج المختلط والاتجار بالبشر واستغلالهم، ومختلف مظاهر الصراع والعنف الاجتماعي، وحدثت تغيرات في التركيبة الديمغرافية للدول المستقبلية، أما على الصعيد الاقتصادي فهي تتسبب في ارتفاع نسبة البطالة في الدول المستقبلية، والاخلال بآليات سوق العمل وتزايد الجرائم الاقتصادية مثل غسيل الأموال وغيرها، في حين تنعكس على الدول المصدرة للهجرة بفقدان الكفاءات (هجرة الأدمغة)، وضحايا الغرق في البحار.

أما الانعكاسات السياسية والأمنية فتتجلى في مشكلة الحقوق السياسية والمدنية مثل حقوق المواطنة والجنسية والمساواة والتنقل وغيرها، وفي ارتفاع نسبة الجريمة والجريمة المنظمة خاصة وأن المهاجرين غير الشرعيين أصبح من الممكن استغلالهم وتوظيفهم من طرف الجماعات الارهابية أو جماعات المتاجرة في السلاح والمخدرات. كما أن للجانبين الثقافي والحضاري أيضا انعكاسات سلبية على الهجرة غير شرعية وعلى العلاقات الأورو مغربية، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، موجة كبيرة من العنصرية والتطرف في أوروبا ضد العرب والمسلمين، فتصفهم بالإرهابيين وهي الظاهرة التي ارتبطت بشكل مباشر بالمهاجرين غير الشرعيين .

# الفصل الثالث

## الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة

### لمحاربة الهجرة غير الشرعية

- المبحث الأول: الاستراتيجية الأمنية لوقف الهجرة غير الشرعية
- المطلب الأول: الآليات الأمنية لاحتواء الهجرة غير الشرعية
- المطلب الثاني: التعاون الأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية
- المبحث الثاني: دعم التنمية عبر الشراكة الأورو مغربية لمحاربة الهجرة غير الشرعية
- المطلب الأول: الشراكة الاقتصادية والمالية
- المطلب الثاني: جهود الاتحاد الأفريقي للتنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية
- المبحث الثالث: سياسة التعاون الأورو مغربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية
- المطلب الأول: التعاون شمال شمال لمكافحة الهجرة غير شرعية
- المطلب الثاني: التعاون جنوب جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية
- المطلب الثالث: التعاون شمال جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية

### تمهيد:

بعد مناقشة الاطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية، وكذا أهم الانعكاسات على الظاهرة وعلى العلاقات الأورو مغربية، من الأجدر بنا أن نناقش أهم الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وسيكون ذلك مضمون الفصل الثالث، الذي يركز على أهم الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذا دور التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في احتوائها، وعرض أهم الجهود والمبادرات الثنائية والجماعية في اطار المنظمات الاقليمية من أجل تحقيق هذا الهدف.

وسنناقش في هذا الفصل أهم مبادرات التعاون الأورو مغربية لمحاربة الهجرة غير الشرعية، انطلاقا من التعاون شمال شمال، الذي يتعلق بالجهود المشتركة للدول الأوروبية والسياسات المعتمدة لمحاربة الهجرة القادمة من جنوب المتوسط، ثم جهود التعاون جنوب جنوب بين دول المغرب العربي للتقليل من حدة موجات اللاجئين نحوها من الدول الافريقية ونحو أوروبا من أراضيها، وفي الأخير التعاون شمال جنوب بين الدول المغاربية ودول الاتحاد الأوروبي خاصة في اطار مبادرة 5+5 ، من أجل تنسيق الجهود وتركيزها لمحاربة الهجرة غير الشرعية.

### **المبحث الأول: الاستراتيجية الأمنية لوقف الهجرة غير الشرعية:**

#### **المطلب الأول: الآليات الأمنية لاحتواء الهجرة غير الشرعية**

عرفت الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة موجات هائلة من المهاجرين غير الشرعيين من دول المغرب العربي ودول إفريقيا جنوب الصحراء وهذا يرجع لعدة أسباب تتمثل في مستوى المعيشة ونوعية الخدمات والتعليم والرعاية الصحية بين دول ضفتي المتوسط، والاتحاد الأوروبي يحصي حوالي 8 مليون مهاجر غير شرعي، نصف المهاجرين يحملون تأشيرة مؤقتة ثم تتجاوز المدة القانونية فيصبح في وضعية غير قانونية، ومن أجل مواجهة هذه الظاهرة اعتمد الاتحاد الأوروبي إلى توحيد جهودها مع الدول المغاربية لمواجهة هذا الخطر ودخول اتفاقيات أمنية وتنسيق مع الدول المصدرة أو العبور لمكافحة هذه الظاهرة وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:

- **إنشاء مراكز التجمع:** عمل الاتحاد الأوروبي على إنشاء مراكز التجمع لتجميع المهاجرين غير الشرعيين لمدة 18 شهر إلى غاية رجوعهم إلى أوطانهم، تطبيقا للقانون الصادر عن البرلمان الأوروبي عام 2008 مع منع وحظر دخول دول الاتحاد لمدة 5 سنوات لكن تعرض العديد من الانتقادات خاصة من طرف المفوضية العليا للاجئين عند تسجيل حالات معاملة سيئة لا إنسانية وامتهان كرامتهم وهذا بينها مع اتفاقية جنيف للاجئين.

اقتрحت كل من بريطانيا وألمانيا نقل معسكرات الاعتقال إلى دول شمال إفريقيا مع تولي المفوضية الأوروبية للاجئين، دراسة ملفات طلب اللجوء طرحت هذه الفكرة في قمة الاتحاد الأوروبي عام 2003 لكن لم تلقي تشجيعا من دول الضفة الجنوبية للمتوسط باعتبار أن المركز لا يراعي حقوق الإنسان الأساسية.<sup>(1)</sup>

- **إعادة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين:** في الفترة الرئاسية الفرنسية للاتحاد عام 2008 اعتمد الاتحاد الأوروبي أن "الاتفاق الأوروبي للهجرة" يفرض رقابة شديدة على المهاجرين

(1) - دوتشه فالي، ورقة بحثية حول « أفاق التعاون بين ليبيا ومنظمة الهجرة الدولية، 25 أبريل 2006 » ، ألمانيا: مؤسسة حكومية، 2006، ص 30.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

وجمعهم ومن ثم طردهم وتزويدهم بالمال الكافي حتى يعودون إلى أوطانهم كما يتم الدخول في اتفاقيات مع دول المغاربة أي دول المصدرة للهجرة لإبعاد المهاجرين وفي هذا الصدد يشير أستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس "لويس مارتناز" إلى إبرام 40 اتفاقية لطرد المهاجرين غير الشرعيين، وعدد ضحايا هذه الظاهرة كثير ما بين 10 آلاف إلى 30 ألف يموتون غرقا في البحار لمحاولتهم العبور إلى أوروبا استنادا إلى منظمات غير حكومية.<sup>(1)</sup>

كما اعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون مع شمال إفريقيا عن طريق إبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومن بينها نجد اتفاقية إيطاليا وليبيا وقعت في 29 ديسمبر 2007 تضمنت تقديم معدات فنية وتجهيزات مراقبة لمساعدة الحكومة الليبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وقد سلمت إيطاليا إلى ليبيا الدفعة الثانية من الزوارق البحرية المنصوص عليها لتطوير التعاون الثنائي بين البلدين في مواجهة الظاهرة والتدريب على البحث والإنقاذ سواء في مياه الليبية أو الدولية، بالإضافة إلى الاتفاقيات إيطاليا وتونس، اتفاقية إيطاليا ومصر، اتفاقية إسبانيا والمغرب، اتفاقية الجزائر وإيطاليا، اتفاقية الجزائر وفرنسا، اتفاقية الجزائر وسويسرا.

لكن هذه الاتفاقيات بقيت محدودة ولم تتوسع لدول الأوربية كمالطا وبريطانيا، وهذا يرجع للهروب من التبعات المالية لهذه الاتفاقيات وتسجيل غياب الجدية بين دول شمال المتوسط في تزويد دول جنوبه بالمعدات مثل الطائرات المروحية، ورادارات المراقبة أدى بها إلى تعقيد هذه الظاهرة.<sup>(2)</sup>

(1) - كمال طبيب، « ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغربية » ، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر 3، 2012/2011، ص 145.

(2) - المرجع نفسه، ص 146.

### المطلب الثاني: التعاون الأمني لمواجهة تهديدات الهجرة غير الشرعية

- **تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية:** اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول الساحل الأوروبي. نذكر منها المشروع الإسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي وبناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار مجهز برادار لمسافات بعيدة مزودة بكاميرات الصور الحرارية وأجهزة لرؤية في الظلام تحت الأشعة الحمراء كما قامت إسبانيا بإنشاء مراكز مراقبة إلكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات، كذلك نجد مشروع إطلاق قمر صناعي تحت اسم "شبكة الحصان البحري" لمراقبة عملية الهجرة ببوغاز جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا بـ 3.5 مليون يورو، وإنشاء مساعدة الدوريات العسكرية البحرية خاصة بين المغرب وإسبانيا تعملان مع بعض منذ عام 2003 لتعاون أمني لمحاربة الشبكات المختصة في تهريب البشر.

في أكتوبر 2004 تبنى المجلس الأوروبي قرارات تشكيل وكالة لتنسيق الجهود دول الأعضاء في تعزيز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي اسم هذه الوكالة فرونتكس بدأت العمل في أكتوبر 2005، ويلاحظ أن سياسة الاتحاد الأوروبي تعمل على تعزيز الحدود وليس ضمان حقوق الإنسان.<sup>(1)</sup> كما قام الاتحاد الأوروبي بإجراءات لمكافحة الهجرة غير الشرعية أهمها بنك المعلومات الأوروبي الذي يراقب تحركات الأجانب في أوروبا عن بعد.

يدخل أوروبا حوالي 70 مليون شخص حيث يتعين على كل من يدخل إليها أن يدلي بمعلومات شخصية ويراقب إذا كان بقي طويلا أو لا أدى هذا بدول الاتحاد إلى تشديد شروط على غير الأوروبيين، مثل تسجيل وقت الدخول والخروج وحفظ فترة الإقامة في بنك أوروبي للمعلومات وإذا مكث الأشخاص أطول من المدة المسموح بها فإن ناقوس الإنذار يذق وتبدأ عملية البحث عن الأشخاص.<sup>(2)</sup>

(1) - مصطفى أبو القاسم عبد الله خثيم، « الهجرة والعمالة: واقع جديد » ، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو

2006، ص 101.

(2) - خضر بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، تر: الرياشي سليمان، (ط1؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص 101، 102.

وفي ظل تدهور الأوضاع الأمنية التي ظهرت في إفريقيا وظهر ما يسمى بالربيع العربي بداية من عام 2011 في كل من مصر وتونس وليبيا عرفت موجات هائلة من الهجرة غير الشرعية واللاجئين الفارين من الموت والباحثين عن الاستقرار في الدول الأوروبية، منحت إيطاليا إقامة قصيرة لـ 20000 مهاجر تونسي هربوا من القمع والاضطهاد، لكن فرنسا أخذت تدابير تحد من دخول هؤلاء إلى إقليمها خوفا من انتشار ظاهرة البطالة داخل المجتمع الفرنسي واستغلال ساركوزي مسألة نزع الجنسية الفرنسية للمهاجرين "مزدوجي الجنسية" والغرض من ذلك هو الحصول على مكاسب سياسية في الانتخابات.<sup>(1)</sup>

- **التعاون في مجال المراقبة والتنظيم:** كانت لدول أوروبا برامج مراقبة الهجرة الوافدة إليها منذ وقت طويل وكانت تنتظر انعقاد قمة تمبر (Tampre) في أكتوبر 1999 لكي يقوم باتخاذ قرار يهدف لوضع سياسة أوروبية مشتركة في مجالي الهجرة واللجوء في عام 2005 أصدر المجلس الأوروبي مجموعة من الإجراءات تتعلق بالهجرة وعودة المهاجرين وإدماجهم ومختلف القضايا التي تتعلق بالهجرة لكن انتقال الأشخاص في الاتحاد حسمته معاهدة "شنغن" التي تنص على ضرورة التعاون بين أطراف مراقبة الحدود الداخلية لها والتنسيق بين دول الأوروبية أمر مفروغ منه والتعاون مع الدول الجارة التي لا تنتمي إلى الاتحاد ومن بينها نجد الدول المغاربية التي تمثل أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي لمحاربة الهجرة غير الشرعية.<sup>(2)</sup>

(1) - شومان نصر، التكنولوجيا الجرمية الحديثة وأهميتها في الإثبات الجنائي، (ط1؛ د.د.ن، 2011)، ص 168.

(2) - المرجع نفسه، ص 167.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

أ/ مراقبة الحدود: تمثل أحد الوسائل الكلاسيكية في مواجهة الهجرة غير الشرعية وهي تنظيم الدول الهجرة الوافدة لها وحماية تمارسها على إقليمها، ضد تدفق الأجانب وهذا الأسلوب لم يعد الوحيد المطبق في ظل إستراتيجية التنمية الرامية إلى نفس الهدف فإنه يستحيل القضاء عليها حتى مع تحقيق التطور في دول الانطلاق، وهذا يرجع إلى العمل على التنسيق في مجال مراقبة الحدود مع دول المغربية أمرا ضروريا التي هي بحاجة إلى الإمكانيات التكنولوجية والمادية الأوروبية، وخبرة أعوان مختصة في مراقبة الحدود.

إن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه الاستغناء على دور الدول المغربية في حد من المهاجرين غير الشرعيين سواء كانوا رعاياها أو قادمين من دول إفريقية جنوب الصحراء وتصل نسبتها 16% من النسبة الإجمالية للمهاجرين الذين يدخلون أوروبا 15% مغاربة و 1% أفارقة. أما إسبانيا فقد تمكنت من ضبط سوى 2.5 إلى 3.5 % من الأشخاص الذين يدخلون إقليمها لكن المغرب وحده تمكن من ضبط 26 ألف مهاجر عام 2004 مما يؤكدان بأن الدول المغربية هي بمثابة جدار فاصل لأوروبا فهي تسعى إلى مراقبة حدودها الشاسعة مع إفريقيا لتستطيع السيطرة عليها.<sup>(1)</sup>

ب/ تبادل الخبرات: وهي أهم نقطة في التعاون الأورومغاربي في مجال مراقبة الهجرة غير الشرعية بين الجهات المعنية المختصة بذلك فالاتحاد دعى إلى إنشاء مدرسة مشتركة تقوم بإعداد وتدريب ضباط مختصين بمراقبة الحدود تسمى "فروناتاكس" كما دعت اللجنة الأوروبية إلى تبادل المعلومات في قرارها رقم 2005/267 وشكلت مجموعة من الخبراء في 19 فيفري 2004 بموجب قرار 2004/377 تقوم بدراسة وتبادل المعلومات ميدانية والتعاون مع الأجهزة الأوروبية المختصة، كمصالح تنظيم الهجرة وضباط تنسيق المختصين ومع دول المعنية بهذه الظاهرة كمديرية الهجرة ومراقبة الحدود المغربية والديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.<sup>(2)</sup>

(1) - محمد درقي، « إنشاء ديوان مركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية قريبا » ، جريدة الخبر، العدد 4745، بتاريخ 2006/07/14-13، ص 2.

(2) - المرجع نفسه، ص 3.

**المبحث الثاني: دعم التنمية عبر الشراكة الأورو مغربية لمحاربة الهجرة غير الشرعية.**

إن للتنمية علاقة بظاهرة الهجرة وتتمثل في صورتين في الأول كانت التنمية تتم من خلال تشجيع هجرة العاملة التي تؤدي دورين:

1- إعادة بناء أوروبا وأعمارها بعد ما دمرتها الحرب العالمية الثانية وهنا نتكلم عند التنمية الأوروبية.

2- يتمثل دعم التنمية للدول المصدرة للهجرة وهو هدف سطرته الدول المغربية عن طريق تحويل أموال المهاجرين سنويا والتي بلغت 37.5 مليار درهم في المغرب عام 2004. وعم التنمية في الدول النامية أي نقل الخبرة من الدول الأوروبية عن طريق تكوين المهاجرين مهنيا ومعرفيا لينفعوا بها بلدانهم.<sup>(1)</sup>

**المطلب الأول: الشراكة الاقتصادية والمالية.**

تتمثل الهجرة غير الشرعية جزء من الهجرة الاقتصادية التي هي أكبر الهجرة في العصر الحالي، هي استجابة للتنمية المتأخرة وصعوبة الظروف الاجتماعية التي تواجهها بلدان انطلاق، تقابلها تنمية متقدمة وظروف معيشية جيدة في دول المقصد التي تعمل على تشجيع هذه الظاهرة والتوافد إلى هذه المناطق للهجرة الاقتصادية مرتبطة بعدم توفر مناصب العمل وزيادة الأجر من بلد إلى آخر أما نسبة الأجر مرتبطة بدرجة التقدم فلا بد أن تكون عناية خاصة بالجانب الاقتصادي لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية ويجب التركيز على الجانب الاقتصادي، فالشراكة الأورو مغربية ركزت على جانبيين الاقتصادي والمالية.<sup>(2)</sup>

**أولا: خلق منطقة تبادل حر:**

إن تحرير التجارة تساهم في إدخال الاقتصاد في دائرة من الرفاهية وتؤدي إلى ارتفاع عمليات الاستثمار التي تؤدي إلى رفع الإنتاج والانخفاض في الأسعار وتوفير مناصب شغل وكذلك تحسين المستوى المعيشي. وما شملت عليه الشراكة الأورومغربية تحت ما

(1) - بلقاسم زايري، «الإقليمية الجديدة ومكاسب تحرير التجارة: نموذج عقد الشراكة ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي»، ملتقى الدولي حول "الجزائر والنظام العالمي الجديد"، جامعة عنابة، 29 و30/04/2002، ص 246، 247.

(2) - المرجع نفسه، ص 248.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

يسمى بخلق منطقة تبادل حر وهذا يعني تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا والقضاء عليها نهائيا، والتخلص من كل الحواجز غير الجمركية والتدخل الحكومي في الاقتصاد وضمان حقوق الملكية الفردية، فهل تحرير التجارة يساعد على منع وتخفيض تدفق المهاجرين ؟ في الو.م.أ طبقت في المكسيك سياسة في إطار برنامج العمل المؤقت يسمى براسيرو عام 1951. انتهى العمل به 1964 عمل هذا البرنامج على تفكيك التعريفات الجمركية من طرف المكسيك إلى تزايد الحركة التجارية، ساهمت في توفير مناصب شغل تعتبر الباعث الرئيسي للهجرة وبعد السبعينات عملت على تكثيف الجهود وتشجيع الاستثمار في بلد المنشأ وتجهيز الشركات الأوروبية، وحددت الشراكة في الدول المغاربية على خمس مجموعات من الأهداف التي تدعم اقتصاديات الدول المغاربية من أجل بناء منطقة تبادل الحر وهي:

- 1- زيادة التدفقات الاستثمارية إلى البلدان المغاربية.
- 2- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- 3- إنشاء آليات مؤسسية للحوار الاقتصادي والسياسي.
- 4- تقديم دعم مالي من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية.
- 5- دعم إنشاء منطقة للتبادل الحر في الدول المغاربية كآلية لتحسين الأوضاع قصد تخفيض وتيرة الهجرة بآليات أخرى لتعزيز الاستثمار وتقديم الديون لإقامة المشاريع التنموية.<sup>(1)</sup>

### ثانيا: الدعم المالي:

يعتبر الجانب المالي جوهر التعاون بين الاتحاد وشركائه إزاء المنطقة المغاربية التي تحظى بالأولوية في الشراكة ويتمثل الجانب المالي للشراكة في معاهدات قامت بها أوروبا مع شركائها لدعم الاقتصاد عن طريق مساعدات مالية تحت اسم برنامج يسمى "ميدا" أو قروض يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، والهدف من الشراكة المالية هو بناء إستراتيجية

(1) - الحسن بوقنطار، آليات مواجهة الهجرة السرية، (المغرب: المعهد العالي للإعلام والاتصال، 2006)، ص 40.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

لتحقيق أهداف الشراكة مثل تمويل التنمية عن طريق دعم بناء منطقة تبادل حر وترقية الاستثمار ودعم النشاطات الأخرى كالمجال الصناعي ومعالجة المديونية.<sup>(1)</sup>

### أ/ برنامج ميدا:

ويسمى برنامج الاتحاد الأوروبي للمعاونة والتعاون الذي يعتبر آلية لتفعيل الشراكة في إطار مشروع برشلونة انطلق بقرار رقم 1488/ 1996 من عام 1996 إلى 1999 يحمل مقدار مالي بـ 3.435 مليار أورو، كما تبع ببرنامج ثاني بقرار 2698/ 2000 من عام 2000 إلى 2006، بمبلغ قدره 5.35 مليار أورو وكما منع ميدا على محاربة الهجرة عن طريق تعزيز ومراقبة الحدود، ويقدم مساعدات مالية للدول لتقوية الجانب الأمني، فالمغرب استفاد عام 2005 بمبلغ قدره 40 مليون أورو وكان الهدف من هذا البرنامج هو:

- تحقيق الشراكة السياسية والأمنية تعمل على إصلاح الأنظمة السياسية للدول.<sup>(2)</sup>

### ب/ برنامج بنك الاستثمار الأوروبي:

هو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد وهي مستقلة عنه ماليا تحقق أهداف مالية مثل تمويل المشاريع التي يبادر بها في إطار علاقته الخارجية العامة، فهو يساهم في بناء المنطقة الأورومتوسطية وبناء التكامل الاقتصادي، كما يعمل على دعم التقارب الاجتماعي.

كما ساهم هذا البرنامج في تمويل مشاريع عديدة وهامة في المنطقة المتوسطية في مجال الطاقة والاتصالات والبيئة وغيرها في 2007 خصص 9 مليار أورو لتغطية الاحتياجات المالية حيث، تلقت الدول المغربية قروض وصلت 4.432 مليار أورو وتلقت منها الجزائر 1.843 مليار أورو يعادل 41.58 % من القروض الموجهة للدول المغربية فالمغرب تلقت 1.508 مليار أورو ما يقارب 34.02 % من القيمة الإجمالية الموجهة للدول المغربية أما تونس تلقت 1.081 مليار أورو بنسبة 24.31 %.

(1) - عبد الجابر تيم وآخرون، أبعاد التنمية في الوطن العربي، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2004)، ص 61.

(2) - الحسن بوقنطار، سبق ذكره، ص 45.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

لكن هذه الشراكة لا تكتفي للقضاء على مشكلة الهجرة والحد منها لكن يجب النظر في الجانب الذي يتحكم به وهو الجانب الاجتماعي، خاصة مشكل الشغل الذي هو أكبر عامل يتحكم في الظاهرة للهجرة فله صلة بالجانب الاقتصادي من الشراكة الأورو مغربية.<sup>(1)</sup>

يعتبر مؤتمر وزاري أوروبي إفريقي من الأكبر المؤتمرات التي عقدت بين أوروبا وإفريقيا حول موضوع الهجرة يومي 22 و 23 / 11 / 2006 بمشاركة وزراء الخارجية والوزراء المسؤولين عن الهجرة والأمن وتناول لهذا المؤتمر أهم النقاط تتمثل فيما يلي:

- 1- طرح القضية بشكل صريح وتشخيص جوانبها المختلفة.
- 2- ربط قضية الهجرة بالتنمية.
- 3- فرق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية.
- 4- وضع آليات لمعالجة قضايا الهجرة والتنمية.
- 5- طرح جملة الضوابط للتعامل مع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين تتعلق بمراعاة حقوق الإنسان خاصة حقوق المهاجرين وحمايتهم (اللاجئين، المشرودين) ومنحهم حق اللجوء.
- 6- طرح أسباب الهجرة من إفريقيا إلى أوروبا أنها أسباب اجتماعية تتمثل في الفقر والتخلف الذي تعاني منه القارة الإفريقية.
- 7- أقر الحاجة إلى العمل الجماعي لإدارة شؤون الهجرة وان دول الاتحاد الأوروبي وكل الدول الإفريقية هي طرف مباشر في هذا الموضوع إما تكون دول مصدرة للهجرة أو دول عبورها أو دول يقصدها المهاجرين.<sup>(2)</sup>

(1) - عبد المالك صايش، « التعاون الأورو-مغربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية » ، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق قسم القانون العام، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006/2007، ص 111.

(2) - حميد يس، « مؤتمر الرباط حول الهجرة يستجيب لها حبس أمني ولا يعكس انشغالات الأفارقة، حوار مع الوزير الجزائري المنتدب للشؤون المغربية والإفريقية » ، يومية الخبر، العدد 4754، بتاريخ 13-14 / 07 / 2006، ص 2.

المطلب الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي للتنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية:

ترتبط الدول الإفريقية أن الهجرة غير الشرعية تتعلق بالتنمية من خلال حجم الهجرة وانعكاساتها مسار التنمية والمسائل المتعلقة بها، فوضعت إستراتيجية لتحكم في تدفق المهاجرين مع دول المصدرة ومناطق العبور والدول المستقبلة للهجرة.

في أبريل 2006 نظم اجتماع في الجزائر بين خبراء دوليين وأفارقة حول موضوع الهجرة والتنمية تطبيق للقرار الصادر عن قمة الاتحاد الإفريقي بالخرطوم في 23 جانفي 2006 خرج بمجموعة من الإجراءات سواء على مستوى الوطني أو الدولي أو القاري مثل تعزيز آليات مكافحة شبكات التجارة بالأشخاص وتحسين ظروف تشغيل الشباب.

- إدراج إجراءات قانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

- تشجيع التعاون بين الدول الإفريقية.

- الهجرة والتنمية.

- الهجرة والسلم والأمن والاستقرار.

- الهجرة وحقوق الإنسان.

- الهجرة والموارد البشرية.

وسلّطت هذه الإستراتيجية الضوء على ارتقاء تسيير الهجرة في إطار يكون أكثر شمولاً سواء مستوى إفريقيا أو أوروبا.<sup>(1)</sup>

والهجرة الانتقائية هي نهج جديد ومنظم للكفاءات إفريقيا والدول النامية سنويا إلى أوروبا حيث نجد أكثر من 4 ملايين خبير إفريقي ونفس العدد منتشر في العالم.

وتتمثل سياسة الاتحاد الإفريقي في مجال مكافحة الهجرة في ما يلي:<sup>(2)</sup>

(1) - أديرنتي أديبوجو، « قضايا الهجرة الدولية واتجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء » ، تر: البهنسي محمد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، العدد 165، سبتمبر 2002، ص 25.

(2) - المرجع نفسه، ص 26.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

- 1- من أجل مواجهة تحديات هذه الظاهرة نحو الدول الإفريقية والدول الأوروبية أي بلدان المنشأ والعبور والدول المقصودة وإيجاد حلول تراعي مصالح البلدان المعنية بالظاهرة.
- ألا توهم هذه الدول بمعالجة الهجرة باللجوء فقط إلى الوسائل الأمنية بل تتبع نهجا شاملا ومتكاملا ومدعوما ومتوازن تتمثل أهدافه وسياساته معتمدة وتدبيره في الإطار الزمني.
- دعوة الدول الإفريقية إلى الانضمام إلى الآلية الإفريقية.
- القيام بحملات نوعية حول مخاطر الهجرة غير الشرعية للسكان.
- تعزيز آليات مكافحة شبكات التهريب.
- مواصلة تكثيف الجهود تحديدا من خلال مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي حول منع النزاعات المسلحة والبحث عن الحلول.
- الاعتماد على سياسات موحدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الدول.
- تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية لمكافحة شبكات التهريب بالبشر.

### حماية المهاجرين:

#### أولا: دور الدول في حماية المهاجرين:

يبرز دور الدول في حماية المهاجرين غير الشرعيين في كل المجالات التي تهدد سلامتهم من أخطار الرحلات، وحمايتهم من شبكات التهريب وأرباب العمل فالبرتوكول محاربة تهريب المهاجرين أقر على دور الكبير للدول في حماية المهاجرين لأنهم يعتبرون ضحايا أما الشبكات المختصة في المادة 5 منه تنص على أنه "لا يجوز أن يصبح للمهاجرين عرضة للملاحقة الجنائية " وهذا يعتبر حماية من الأجهزة القانونية للدولة، كما تنص المادة 6 فقرة 1 على وجوب حماية المهاجرين من المهربين من خلال وضع النصوص القانونية اللازمة لتجريم التهريب وأي فعل آخر متعلق به.

كما تنص الفقرة 3 من نفس المادة التي تعيد التأكيد على وجوب حماية المهاجرين من كل ما يمكن أن يهدد سلامتهم وحقوقهم الأساسية، ويتعين على كل دولة أن تعتمد على التدابير التالية:

أ- تعرض للخطر أو يرجح أن يتعرض للخطر.

ب- معاملة المهاجرين معاملة لا إنسانية أو مهنية لغرض استغلالهم دعا البرتوكول في المادة 9 إلى التعاون في مجال محاربة تهريب المهاجرين وفق ما يقرره قانون البحار من جواز مراقبة السفن واتخاذ بعض الإجراءات ضدها كالاحتجاز والتفتيش لكن في المقابل تحرص المادة 10 على تكفل سلامة الأشخاص الموجودين ومعاملتهم معاملة إنسانية وأن لا تتعرض أمن السفينة أو حمولتها.

كما أكد البرتوكول في المادة 16 أن الدول يجب أن تتخذ كل التدابير لحماية حقوق المهاجرين حسب ما يمنحهم القانون الدولي، خاصة حق الحياة وعدم الخضوع للتعذيب أو المعاملات القاسية أو اللا إنسانية.<sup>(1)</sup>

ما زال المهاجرين يتعرضون للحبس والتوقيف، حيث ضبط في المغرب من يعاد من الخارج يعاقب بالسجن مدة ثلاث سنوات في عام 2000. ثم محاكمة 1650 مهاجر وبعدها بعام وصل العدد إلى 2274 عام 2002 وصل العدد إلى 2441 مهاجر من بينهم 845 أجنبي. يبقى الدور الذي تلعبه الدول المغاربية بخصوص حماية رعاياها الموجودين بالخارج، والطريقة الوحيدة لذلك هو قبول عودتهم وهو ما تركز عليه أوروبا في حل ملف الهجرة غير الشرعية وهذا ما انعكس في اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الدول المغاربية والأوروبي.

#### **ثانيا: دور المنظمات الدولية:**

تلعب دور جوهري في حماية المهاجرين لا يمكن الاستغناء خاصة في الوقت الحالي الذي يطرحها الارتفاع المتزايد للمهاجرين السريين، وكذا عزم الدول المتضررة من الهجرة حتى أصبحت حرب معلنة على المهاجرين.

ويتمثل دور المنظمات في حماية المهاجرين في ما يلي:<sup>(2)</sup>

(1) - بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

(2) - مرسي مصطفى عبد العزيز، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، (ط1؛ أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص 222.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

1- إقامة دراسات حول الظاهرة وسبل حلها مثل التي قامت في اليونسكو عام 2003 إلى 2004 ودرس فيها المعطيات المتعلقة بالهجرة المغربية.

2- تقوم بتنظيم ملتقيات وأيام دراسة حول الظاهرة مثل الملتقى الدولي الذي نظمته منظمة حقوق الإنسان التونسية في جوان 2003، كذلك توجد منظمات أخرى مهتمة بالهجرة بالسرية منها الجهاز الدائم لمراقبة الهجرة الدولية (SOPEMI) والمنظمة الدولية للهجرة (OMI) ومركز الأبحاث الدولية للهجرة (CEMI) كذلك دور تلعبه منظمة العمل الدولية إلى وضع اتفاقية دولية تنظم هجرة العمالة وتضمن حقوق العمال المهاجرين.

كما تساهم في حماية المهاجرين إذ تقدم تقارير جدا مهمة تنصب حول حماية المهاجرين ومختلف الأوضاع التي يمرون بها مثل ما نشرته منظمة أطباء بلا حدود (MSF) الذي أعده فرع إسبانيا حول المهاجرين الأفارقة في المغرب في 29 سبتمبر 2005 تحت عنوان "العنف والهجرة" تناولت فيه أوضاع هؤلاء المهاجرين بالمغرب خاصة في المحتشدات أين يتعرضون للاضطهاد والعنف تمارسه عليهم السلطات المغربية.

ومن أهم المطالب التي تصر عليها المنظمات هي ضرورة خلق كيان خاص في هيئة الأمم يكفل حماية المهاجرين السريين مثل الكيان الذي يحمي المهاجرين اللاجئين وهو ما بادرت به منظمة العفو الدولية ومنظمة الصليب والهلال الأحمر.

هناك بعض المنظمات تخالف الحق في الهجرة الذي يعتبر حق من حقوق الإنسان وبالتالي تتوجه هذه الهيئات منها الأمم المتحدة لحماية حق الهجرة ومبدأ حرية التنقل.<sup>(1)</sup>

(1) - المرجع نفسه، ص 223.

المبحث الثالث: سياسة التعاون الأورو مغربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

### \*التعاون الأورو مغربي:

أساس التعاون بين الدول هو المصلحة المشتركة بين الأطراف وعند غيابه يصبح التعاون مساعدة مقدمة من طرف ما إلى الطرف الآخر، وتكون في الأغلب مصحوبة بالهيمنة وتكون غير مستقرة، والعلاقات بين الدول أن تكون مينة وتكون خالية من هذه الميزات للمصالح المشتركة تستعمل كثيرا في مجال التعاون شمال جنوب وتسمى بالتعاون المتكافئ أو الند للند وهي إمكانية التعاون بين الأطراف في إطار تبادل القيم ذات الصبغة الاقتصادية أو غير الاقتصادية وكذلك الثقافية واجتماعية.

### المطلب الأول: التعاون شمال شمال لمكافحة الهجرة غير الشرعية

ونعني به تكامل بين الدول الأوروبية الذي بدأ بالسوق الأوروبية المشتركة في إطار معاهدة روما 1975 من بعد ما تحول إلى سوق أوروبية موحدة عام 1992 في إطار معاهدة ماسترخت وتوسع هذا الاتحاد عام 2004 وكان يشمل 25 دولة نتج عنه نزعة قوية من أجل التنسيق السياسات في القضايا الدولية هذا ما جاء في معاهدة أمستردام 1998.

عمل هذا التعاون على بناء سياسة موحدة متوسطة وتقوية التحالف مع الوم.أ فقامت بتوسيع تعاونها مع دول شرق أوروبا وأسيا وإفريقيا وإنتاج مناصب جديدة في الكيان الأوروبي مثل المفوض الأوروبي للشؤون الأمنية حوالي 20 مفوضية وهنا مجلس الاتحاد يلعب الدور الرئيسي في هذا التعاون.<sup>(1)</sup>

الاتحاد ليس له سياسات مشتركة حقيقية في كل القضايا ولكن ينسق سياسته في شكل موحد عند رؤيته لمسألة ذات اهتمام التي تشكل مصلحة مشتركة وتخص أطراف الاتحاد وهذا ما نجده في معاهدة أمستردام.

(1) - شاذلي العياري، «العرب والنظام العالمي الجديد: من أجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد»، مجلة شؤون عربية، العدد 74، جوان 1993، ص 33.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

في موضوع الهجرة غير الشرعية بدأ التنسيق وتعاون الاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة تشنغن (SCHENGEN) التي أبرمت في ماي 1985 ثم جاءت بعدها اتفاقية دبلان عام 1997 وأهمها معاهدة أمستردام (AMSTERDAM) التي دخلت حيز التنفيذ في ماي 2004 هنا توسع الاتحاد وأصبح يشمل 25 دولة، والهدف من هذه الاتفاقية هو وضع نقاط ورسم السياسة العامة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتوجهات الخارجية للسياسة الأوروبية للاتحاد الأوروبي خاصة مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك السعي من خلالها لتحقيق الأسمى للهوية الأوروبية للأمن والدفاع ويتمثل هذا في الباب الخامس المادة 7 فقرة 1.<sup>(1)</sup> وأهم النقاط التي جاءت بينهم هذه الاتفاقية:

الإلحاح على ضرورة احترام حقوق الأساسية للمواطنين من خلال مراجعة الركيزة الثالثة لاتفاق الاتحاد الأوروبي وجاءت كاستجابة للمستجدات الحاصلة على المستوى الأوروبي من أهمها:

توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي لدول أوروبا الوسطى والشرقية والمشكل الذي يواجه الاتحاد الأوروبي هو صعوبة التوفيق بين ضرورة فتح الحدود وتكريس مبدأ حرية التنقل وتوفير الظروف اللازمة لتأمين وحماية الأقاليم الأوروبية من التهديدات الأمنية الجديدة مثل الجريمة المنظمة، الهجرة، التجارة بالمخدرات... الخ مسببة في عجز أمني فبات من الضروري من الاتحاد الأوروبي إطار أكثر تنظيماً مما كان عليه في السابق عن طريق دمج كل الإجراءات القانونية المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص والمتمثلة في نظام التأثيرات، اللجوء، الهجرة والتعاون بين أجهزة العدالة والشرطة والجمارك وإخضاعها لسياسة جماعية في إطار الاتحاد الأوروبي.<sup>(2)</sup>

(1) - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، «التنسيق الأوروبي العربي تجاه الشراكة المتوسطية (دراسة تحليلية)»، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، أبريل 2008، ص 15.

(2) - نبيه الأصقهان، «الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي... كشف حساب (1 يناير - 30 يونيو 2002)»، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، المجلد 38، يوليو 2002، ص 182، 183.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

أما في إطار الهجرة غير الشرعية فتقترح أوروبا عدة إجراءات وآليات توصل إليها في لقاءات عديدة متعلقة بهذا الشأن مثل مقترحات المجلس الأوروبي المنعقد في تلمبر 1997، حيث تعهدت الدول من أجل مكافحة دوافع الهجرة غير الشرعية من أجل تنظيم أفضل للهجرة والسعي لبناء تعاون فعال مع الدول المصدرة ودول العبور. نجد لقاء فيينا عمل على ضرورة تقديم مقترحات قابلة للتجسيد في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وأهم المبادرات نجد: (1)

- 1- إيجاد تعريف بشأن تقديم المساعدة على الدخول غير المشروع ومحاربتها.
  - 2- توحيد سن إجراءات عقابية لأشخاص الذين يقومون بنقل المهاجرين.
  - 3- ضرورة توسيع التعاون ليشمل جميع الدول المعنية بالظاهرة الهجرة خاصة الدول المنظمة إلى اتفاقية شنغن التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم.
- كان الحديث عن الهجرة غير الشرعية في مناسبة قمة الاتحاد الأوروبي بإشبيليا في 12 إلى 22 جويلية 2002 تحت رئاسة الدولة الإسبانية ركزت على سياسة قائمة على ما يلي:

- 1- تحويل طرق الهجرة إلى قنوات شرعية من خلالها يمكن إدماج المهاجرين في المجتمع الأوروبي.
  - 2- ضمان حماية اللاجئين ورفع آليات لإرجاع من تم رفضهم.
- كما تم تطبيق ثلاث مبادرات قبل نهاية 2003 وهي وضع نموذج مشترك من أجل تحليل المخاطر التي تتعلق بالهجرة ووضع تعريف موحد لها وإنشاء وحدات مشتركة لتكوين حراسة الحدود لدعم القواعد الأوروبية. (2)

(1) - عبد المالك صايش، «التعاون الأورو-مغربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية»، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق قسم القانون العام، جامعة باجي مختار، غنابة، 2006/2007، ص 57.

(2) - المرجع نفسه، ص 57.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

ركزت أوروبا بشكل كبير في معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية على ضرورة مكافحة الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب المهاجرين عن طريق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

في 15 نوفمبر 2006 منع الهجرة وكذلك تعزيز التعاون بين الأطراف من أجل حماية حقوق المهاجرين المهريين.

وفي مجال تأثيرات الدخول والإقامة فإن الاتحاد نسق بين سياسات دول الأعضاء عن طريق لقاء تامبر الذي شجع على تبادل المعلومات والمساعدات بين الأطراف والتكوين المشترك للعمال.

في مجال دراسة الحدود دعت اللجنة الأوروبية إلى إنشاء جهاز خاص في إطار برنامج يسمى ODYSSEUS الذي تجسد بتكوين جهاز أوروبي مشترك لحراسة الحدود يسمى (فرنلاكس) وخلق تعاون بين الاتصالات بين الأجهزة الإدارية المختصة بشؤون الهجرة عن طريق تبادل الإداريين كما تم إطلاق برنامج (ARGO) من جانفي 2002 إلى ديسمبر 2006 لإحداث وكالة شهر على تحقيق التعاون وتجمع المعلومات الخاصة بالهجرة.<sup>(1)</sup>

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة الأوروبية كانت تعتمد على أسلوب الردعي لمحاربة الهجرة غير الشرعية وتقتصر على إعادة إليها المهاجرين وإقامة محتشدات لهم فيها، ومع فشل هذه السياسة أصبحت تبحث على حلول مشتركة للتكوين ومعالجة وواقية، سعت للعمل مع بعض الدول التي تعتبر مناطق عبور أساسية كما تعلق المر بالمغرب والجزائر خلال الاجتماع الرباعي في جويلية 2006 بالمغرب.

### المطلب الثاني: التعاون جنوب جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية

نقصد بالتعاون جنوب جنوب هو ذلك التعاون بين دول جنوب المتوسط المعنية بمسألة الهجرة غير الشرعية والحديث هنا ليشمل القارة الإفريقية وهو تعاون يشمل بين الدول

(1) - المرجع نفسه، ص 58.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

المغربية وما يجسده هو اتحاد المغرب العربي وبين الدول المغربية إذا كان له دور في حل قضية الهجرة غير الشرعية فله عوائق كبيرة في أرض الواقع.

### - التعاون بين الدول المغربية:

كان هذا الاتحاد بين دول المغرب العربي نتيجة التكتلات والتحالفات الدولية وهو يعتبر أقدم فكرة تجمع إقليمي عربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) تأسس في 10 جوان 1988 في قمة زرادة الجزائر ثم تأسس لجنة سياسية مغربية وخمس لجان فرعية تقوم بمهام التفكير وصياغة الاقتراحات في كل المجالات التي تربط بمشروع هذه المنظمة يتم تأسيس هذه المنظمة في مؤتمر مراكش بالمغرب 1989 عن طريق وثيقة تهتم بالأطراف المعنية. وضرورة التعاون فيما بينها وترقية المنطقة بكاملها وتوحيد الشعوب وتحقيق الرفاهية والتقدم وصيانة السلم والعدل والعمل على تحقيق التنقل بين أقاليمها.<sup>(1)</sup>

وتمثل هذا التعاون أنه يعمل على تنسيق في مجال البحث العلمي والتكوين العلمي وكذلك المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

والهدف من هذا التعاون هو خلق تنسيق بين حكوماتها وبناء مبدأ الأخوة بين شعوبها وإتباع سياسات موحدة قائمة على أساس التكامل وحسن الجوار والتشارك في الآراء والقرارات التي تمس جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذه الجوانب مهمة تتماشى مع الوقت الراهن وللتحكم في الهجرة العامة ومنها الهجرة غير الشرعية وانتهاج سياسات مشتركة في كافة الميادين التي تعني الأطراف من أجل تحقيق مبدأ حرية التنقل.<sup>(2)</sup>

(1) - محمد خير الدين، « مأساة المهاجرين الأفارقة: المغرب يقبض الثمن ويتهم الجزائر » ، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 346، الأسبوع من 15 إلى 21/10/2005، ص 7.

(2) - المرجع نفسه، ص 08.

## الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

وبالرغم من أن الهجرة غير الشرعية أصبحت مأساة أنانية إلا أنها لا تتحرك باتجاه سلمي نحو استعمالها كورقة للمضاربة السياسية مثل الصراع في هذه المسألة بين الجزائر والمغرب.<sup>(1)</sup>

بحيث أن الجزائر لا تقوم بالجهود اللازمة من أجل تنظيم مرور الأشخاص عبر إقليمها والمغرب تدعم حركات المهاجرين إلى الإقليم الأوروبي للحصول على المساعدات المالية وتستعملها كوسيلة لضغط على إسبانيا لتغير موقفها من القضية الصحراوية الغربية، ومع تأزم الوضع في الفترة الأخيرة تحولت هذه المشكلة إلى مشكلة بين الأطراف المعنية بها بعدما قامت إسبانيا بطرد المهاجرين إلى الإقليم المغربي، بموجب معاهدة الصداقة بين الطرفين والحكومة المغربية تقوم بطرد المهاجرين الأفارقة إلى الحدود الجزائرية أو الموريتانية وفي نفس الوقت تتهم الجزائر بأنها المسؤولة عن تسرب المهاجرين بالرغم من ضبط كثير من الأفارقة بعدم دخولهم عن طريق الحدود الجزائرية.<sup>(2)</sup>

وتطور هذا الصراع حتى وصل إلى تبادل التهم بين الدولتين فقام رئيس الوزراء المغربي "إدريس حبطو" باتهام الجزائر بأنها المسؤولة عن ظاهرة الهجرة للمساس بالوحدة الترابية المغربية وما تقدمه للصحافة، فردت الجزائر عبر بيان لوزارة الخارجية ووصفت ما تقوم به المغرب هو الهروب إلى الأمام ولا يجب الخلط بين مشكلة الهجرة غير الشرعية ومسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، والاختلاف بين الجزائر والمغرب كبير في مسألة الهجرة غير الشرعية وتجلى هذا في رفض هذه الأخيرة لاجتماع عقد بهذا الخصوص في الرباط في جويلية 2006 جمع بين المغرب وفرنسا وإسبانيا وكان سبب المقاطعة يرجع إلى موقف الجزائر من المسألة حيث ترى أن هجرة تأخذ بأبعادها الواقعية ببناء حلول في

(1) - وليد عبد الناصر، « التعاون بين دول الجنوب - دراسة حالة لمجموعة خمس عشر »، « مجلة العلوم السياسية، العدد 131، 1998، ص 9.

(2) - جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية، ( الجزائر: دار العلوم للنشر، 2004)، ص 8.

### الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

إطار شامل وعادل، وأن تعالج ضمن الإطار العام للهجرة وهي تفضل التمسك بموقفها القائم على أن هذه المشكلة مشكلة إنسانية.

وفي الأخير يمكن القول أن ظاهرة الهجرة المغربية ساهمت في تقريب الآراء والأفكار وتعريب وجهات النظر لأنها ظاهرة مشتركة حيث صرحت الحكومات المغربية أن المشكلة لا تعنيهم وإنما تعني الدول الأوروبية التي استقطبت بغناها وأمنها هؤلاء المعذبون في الأرض والبحار وطردهم بسياساتها وسلطتها.

وفي الأخير لا يمكننا القول أنه لا يوجد تعاون مغربي سواء يخص الهجرة غير الشرعية أو قضية أخرى لأن كل السياسات الرامية إلى بناء مشروع اتحاد المغرب العربي فشلت وفشل معها التعاون وذلك بسبب مجموعة من التحديات التي ما زالت بين الجزائر والمغرب حول مشكلة الصحراء الغربية ولم تستطيع حله وذلك راجع لعوامل خارجية خاصة إلى عدم وجود تصور إستراتيجي دقيق لمستقبل التعاون في المنطقة.<sup>(1)</sup>

ويبقى الأمل في تفعيل كيان الاتحاد المغرب العربي ويبقى مكن دعمه بمجموعة من المكاسب التي يمكن الوصول إليها ومدام الأساس الذي يقوم عليه الاتحاد هو إلغاء القيود على حركة الانفتاح وهو مفهوم يسهل حركة رؤوس الأموال والعمال بين الدول مع تطبيق الاتفاقات خاصة بتوحيد الأجور وإلغاء النصوص القانونية التي تؤدي إلى التمييز في جنسيته بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ويكون له انعكاس على مستويات التنمية، وتفتح أمام الأطراف مجال واسع للهجرة الداخلية في مطلق الحرية وحتى أمام الاستثمارات وطلبات العمل وتبادل الخبرات.<sup>(2)</sup>

(1) - رشيد بوكساني، أحمد دبّيش، «مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي»، (الملتقى الدولي حول "التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، يوم 9 و8 ماي 2004)، ص 229.

(2) - المرجع نفسه، ص 230.

**المطلب الثالث: التعاون شمال جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية**

**01/ التعاون بين الدول الأوروبية والمغربية:**

هذا التعاون يرجع إلى عدة عوامل أهمها العامل التاريخي المتمثل في اعتباره الدول المغربية دول مستعمرة قديما لأوروبا وهي تكتسب أهمية قصوى في التعاملات الأوروبية نظرا للموقع الإستراتيجي الذي يجعل منها بوابة إفريقيا ويجعلها مناطق تقليدية للهجرة نحو أوروبا ونقاط حركات كبيرة للمهاجرين السريين العابرين.

لا يعود برنامج التعاون بين دول شمال إفريقيا وجنوب إلى بروز الهجرة غير الشرعية بل يعود إلى تاريخ سابق وهذه المشكلة لا تمثل سوى حيزا صغيرا من مجالات التعاون والتنسيق وانطلاق التعاون يعود إلى نهاية الستينات باتفاقية جمعت الجزائر وتونس وبعض الدول الأوروبية عام 1969 شملت الجانب الاقتصادي ثم جاءت اتفاقية عام 1975 حول نفس الموضوع لكن لم تلقى اهتمام خاصة من الجانب المغربي لأن التوجه الأوروبي كان يميزه طابع الهيمنة.<sup>(1)</sup>

مع تزايد حجم الهجرة غير الشرعية قامت أوروبا على اجتماع مجلس أوروبي في جوان 1992 يخلق سياسة التعاون التي كانت منطبقة من قبل وهي الشراكة كان يحمل فكرتين وهي:

1- إنشاء منطقة مستقرة سياسيا وأمنيا.

2- إنشاء منطقة تبادل حر بين الضفتين الشمالية والجنوبية.

مع العزم نحو التعاون في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو برنامج عرف بالشراكة الأورو متوسطية وجسدته قمة برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995 الذي تمخضت عنه فكرة الشراكة الأورو مغربية.<sup>(2)</sup>

(1) - عبد المالك صايش، سبق ذكره، ص 64.

(2) - عبد الله موله، «التعاون الأورو-متوسطي بين عهدين»، ملتقى الدولي حول: "أثر التوسع الأوروبي على المشروع المتوسطي - معطيات جديدة- إستراتيجية جديدة"، عناية في 06-07/12/2003، ص 155.

### الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

الطرف الأوروبي من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى والتي يجمعها الاتحاد المغرب العربي وتوحي إلى بناء تعاون قادر على العمل في كل الميادين وهو الاتحاد الأوروبي المتعلق بالتعاون في الحوض المتوسط، لكن الدول المغربية تعاملت مع أوروبا بشكل انفرادي جعلها في موقف ضعف أثناء المفاوضات الخاصة باتفاقية الشراكة كل طرف على حد.

كما يتم في الآونة الأخيرة لتجسيد مشروع حديد يسمى "مشروع حسن الجوار" الذي أعلن عنه الاتحاد الأوروبي لاستخلاف مشروع برشلونة إلا أن الدول المغربية ترفض الاستجابة للمبادرة الأوروبية وتفضل أن يتم بعث المشروع المتوسطي بتوجه صادق نحو شراكة حقيقة، وأن أغلب دول الضفة الجنوبية قد قاطعت القمة الخيرة برشلونة بمناسبة الذكرى العاشرة لإطلاق المشروع.<sup>(1)</sup>

(1) - سفير أحمد طه محمد، « قضايا إفريقية والنظام العالمي الجديد » ، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، يوليو 1993، ص 60.

### خلاصة الفصل:

شكلت الآليات الأمنية أهم الاستراتيجيات المعتمدة لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وهي السياسات التي ركزت عليها الدول الأوروبية بشكل أساسي، وذلك من خلال عدة إجراءات أبرزها تشديد الحراسة الأمنية على الحدود البحرية والبرية في جنوب أوروبا، خاصة مشروع بناء الجدار الحدودي بإسبانيا، والمجهز برادار مزود بكاميرات الصور الحرارية للمراقبة عن بعد، وإطلاق قمر صناعي للمراقبة البحرية وإنشاء مراكز لتجميع المهاجرين من أجل ترحيلهم نحو بلدانهم الأصلية، وكذا التنظيم والتنسيق في المراقبة بين الدول الأوروبية والمغربية، وغيرها من الإجراءات ذات الطابع الأمني التي ركزت عليها الدول الأوروبية منذ سنوات التسعينات.

غير انها فيما بعد أدركت بأن الاجراءات الأمنية وحدها غير كافية، وأدركت بان مشكلة الهجرة غير الشرعية تتطلب اجراءات وقائية وليست علاجية فقط، فلجأت الى دعم التنمية التي تعتبر السبب الرئيسي في هذه الظاهرة، مثل دعم الشراكة الاقتصادية والمالية ومحاولة خلق منطقة تبادل حر، من خلال تحرير التجارة ودعم الاستثمار لخلق مناصب الشغل والحد من البطالة وتحسين المستوى المعيشي في دول المغرب العربي، ومن جهة ثانية تقديم الدعم المالي والمساعدات التقنية لتطوير مختلف قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، اتضحت في برنامج ميدا وبرنامج بنك الاستثمار الأوروبي. غير ان مجمل هذه السياسات المتعلقة بدعم التنمية لم ترقى الى المستوى المطلوب، وبقيت محدودة جدا في مواجهة هذه الظاهرة المتصاعدة بشكل كبير.

الخاتمة

الخاتمة:

في الأخير وبناء على ما سبق يمكن القول بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة ظرفية أو بسيطة، بل هي مشكلة معقدة ومتجذرة في المجتمعات المتوسطية، فقد أصبحت مكونا هيكليا مرتبطة ارتباطا تاريخيا بالمجتمعين الأوروبي والمغاربي، كما أنها أخذت مساحات واسعة من الاهتمام في وسائل الاعلام والمؤتمرات السياسية للدول، واهتمام عدد كبير من المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الاقليمية والعالمية، وذلك بعد أن أصبحت مشكلة معقدة وخطيرة تهدد أمن واستقرار الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين من جهة، ومهددة لاستنزاف طاقات الدول المغاربية من اليد العاملة، التي تعتبر عنصر مهم جدا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فظاهرة الهجرة غير الشرعية لها أبعاد مهمة تتعلق بجوانب كثيرة لصيقة بالمجتمع، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وحتى الثقافية، وتعتبر أحد أهم القضايا السياسية التي تحتل صدارة الاهتمام السياسي والاعلامي المحلي والاقليمي والعالمي، فهي محل اهتمام رجال السياسة والاقتصاد والأمن وغيرها.

غير أن الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة أصبحت مشكلة حقيقية تعاني منها الدول واسهمت بشكل كبير في ظهور عدة ارهاصات وعراقيل على الصعيد الدولي وأدت الى ظهور صراعات ونزاعات بين الدول، وذلك في اطار التملص من المسؤولية في التسبب في هذه الظاهرة وتحمل التكاليف المالية في مواجهتها، وأصبحت تثير جدلا واسعا في كيفية معالجتها وطبيعة السياسات المناسبة لمحاربتها. وأصبح في هذا الاطار الاتحاد الأوروبي يتقدم الى الساحة الدولية كطرف متضرر، يعاني من الآثار السلبية لها ويطلب الدول المعنية بها على تحمل مسؤولياتها، وفي نفس الوقت قوى ومنسجم في المفاوضات نتيجة اتحاد دوله في منظومة اقليمية منسجمة، مما يعزز من مكانته التفاوضية مع الدول المغاربية حول القضايا ذات المصلحة المشتركة على رأسها مشكلة الهجرة غير الشرعية

وسبل وآليات مواجهتها، وفي المقابل لا زالت تعاني دول المغرب العربي من التفكك والضعف في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، نتيجة التفكك والفشل في مسار الوحدة في إطار اتحاد المغرب العربي، مما جعل مصالح دوله مشتتة ومتباينة، ومن آثار ذلك غياب الرؤية الواضحة للقضايا المشتركة، وعلى رأسها قضية الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت الدول المغاربية كطرف مفاوض ضعيف أمام الاتحاد الأوروبي.

أخذت ظاهرة الهجرة غير شرعية أبعادا خطيرة خصوصا بعد ارتباطها بتهديدات وتحديات أمنية، كالإرهاب وتجارة المخدرات والتطرف الديني والجريمة المنظمة، وأدت الى خلق تهديد أمني خطير جدا يربط بين مجموعة من التهديدات الأمنية في المنطقة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين أصبحت الهجرة غير الشرعية جزء مهم من محاربة الارهاب الدولي، نظرا للعلاقة الوظيفية بين التنظيمات الارهابية والمهاجرين غير الشرعيين وقد أكدت ذلك بعض المعلومات التي حصلت عليها أجهزة الأمن الأوروبية اثر التفجيرات الأخيرة في بعض الدول الأوروبية خاصة في فرنسا.

ان دول الاتحاد الأوروبي هي المتضررة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لأنها تعتبر دول مستقبلية، فجهود الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية قد تشجع في تقليصها نسبيا، رغم أنه لا يمكن القضاء عليها نهائيا، نظرا لاستمرار تزايد فجوة التنمية بين الدول الأوروبية والمغاربية اضافة الى الفجوة الأكبر اتساعا مع الافريقية، لأن المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا ليسوا فقط من سكان المغرب العربي، بل أن أغلبهم من جنسيات افريقية مختلفة يعتبرون دول المغرب العربي منطقة عبور نحو أوروبا، خاصة أيضا في ظل عدم ايجاد حلول للعديد من المشاكل مثل بعض النزاعات الاقليمية التي كانت سببا في تقليص جهود التنمية والتعاون المشترك. فالتنمية الشاملة والمستديمة في الدول المغاربية والافريقية، تعتبر السبيل الوحيد للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورو مغاربية، ومنه يجب على سياسات الاتحاد الأوروبي ان تكون جادة في مساعدة الدول

المغربية من أجل انجاح مسار التنمية اذا اردت فعلا ان تحارب الهجرة غير الشرعية، وعلى الدول المغربية أيضا أن تساهم بشكل فعال في عملية التنمية للخروج من مشاكل التخلف والفقر والبطالة وغيرها من مسببات مختلف التهديدات الأمنية على رأسها الهجرة غير الشرعية. ان دول الاتحاد الأوروبي تتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها قضية أمنية بدرجة أولى، لذلك فهي تربط بين ظاهرتي الهجرة والارهاب الدولي والجريمة المنظمة، وهو ما يبرر عدم تقديمها لمساعدات كبيرة لدول الجنوب من أجل ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالتنمية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع المعتمدة

### أ- باللغة العربية:

#### أولاً: الكتب:

- 1- الاصقر أحمد عبد العزيز، الهجرة غير مشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير مشروعة، (ط1؛ الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).
- 2- الجابري محمد عابد، مسألة الهوية العروية والإسلام والغرب، (ط4؛ بيروت: منشورات دراسات الوحدة العربية، 2012).
- 3- الجسيس علي سالم حميدان ومحمود ، جغرافيا السكان مدخل إلى علم السكان، (ط1؛ عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001).
- 4- السراني عبد الله سعود ، العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، (ط1؛ الرياض، 2010).
- 5- السرياني محمد محمود، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، مكافحة الهجرة غير الشرعية، (د.د.ن، د.س.ن).
- 6- الشماوي طارق عبد الحميد، الهجرة غير الشرعية، رؤية مستقبلية، (ط1؛ الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، د س ن).
- 7- المويهي اسماعيل، الهجرة في زمن العولمة، (ط1؛ القاهرة: دار النهضة العربية، القاهرة)، 2010.
- 8- الورفلي ونيسة الحمروني ، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط - دراسة التجمع الإقليمي (5+5)، (ط1؛ الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2016).
- 9- الزوي عبد الرزاق، الهجرة الوافدة، (الإسكندرية، دار الطباعة الحرة، 2009).
- 10- اليحياوي يحي وآخرون، الإسلام الأوروبي صراع الهوية والاندماج، (ط1؛ مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010).
- 11- ابن منظور، لسان العرب، المجلد 06، الجزء 46.
- 12- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، تر: الرياشي سليمان، (ط1؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

- 13- بوقنطار الحسن، آليات مواجهة الهجرة السرية، (المغرب: المعهد العالي للإعلام والاتصال، 2006).
- 14- بيتارمان هانس، فخ العولمة، (الكويت: عالم المعرفة، 1998).
- 15- تيم عبد الجابر وآخرون، أبعاد التنمية في الوطن العربي، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2004).
- 16- دي ماسي وآخرون، نظريات الهجرة الدولية، (ط3؛ د.د.ن، 1993).
- 17- حسن محمد نور عثمان، عوض الكريم مبارك ياسر، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (ط1؛ الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص 17.
- 18- خلومي مدحت عياش، الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، (ط1؛ الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2003).
- 19- خيثم مصطفى عبد الله، الشراكة الأوروبية المتوسطية النتائج وردود الأفعال، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 2002).
- 20- غانم عبد الله عبد الغني، المهاجر المصري دراسة سوسيو انثروبولوجية، (الاسكندرية، مصر، 1990).
- 21- غربي محمد، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر الاستراتيجية المواجهة، (ط1؛ بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014).
- 22- غزالي محمد، الهجرة السرية، (ط1؛ الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015).
- 23- قميني رؤوف، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016).
- 24- كاظم حبيب، الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
- 25- كاستلز ستيفن، مارك ميللر، عصر الهجرة، (ط1، المركز القومي للهجرة، 2013).
- 26- كولبير بول، الهجرة كيف تأثر في عالمنا، (تر: مصطفى ناصر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016).
- 27- مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية، (الجزائر: دار العلوم للنشر، 2004).

- 28- مصطفى عبد العزيز مرسى، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، (ط1؛ أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).
- 29- ناشد سوزي عدلي، الاتجار بالبشر، (ط1؛ بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008).
- 30- نعمة إسماعيل عصام ، ترحيل الأجانب دراسة تحليلية في ضوء القانون والاجتهاد اللبناني الدولي، (ط1؛ بيروت، د د ن، 2004).
- 31- نصر شومان، التكنولوجيا الجرمية الحديثة وأهميتها في الإثبات الجنائي، (ط1؛ د م.ن، 2011).
- 32- نور عثمان الحسن محمد، ياسر عوض مبارك الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).
- 33- زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).
- 34- هلال علي الدين، النظم السياسية العربية قضايا الاستقرار والتغير، (ط3؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

#### ثانيا: الدوريات والمجلات:

- 35- إدريس أحمد، « تونس والمنطقة المتوسطة أمام التحديات الأمنية » ، مجلة ورقات سياسية، تصدر عن مركز الدراسات المتوسطة والدولية، جوان 2016 .
- 36- أديبوجو أديرنتي، « قضايا الهجرة الدولية واتجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء » ، تر: البهنسي محمد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 165، سبتمبر 2002.
- 37- العياري شاذلي، « العرب والنظام العالمي الجديد: من أجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد » ، مجلة شؤون عربية، العدد 74، جوان 1993.
- 38- الأصفهاني نبيه، « الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي ...كشف حساب (1 يناير - 30 يونيو 2002) » مجلة السياسة الدولية، العدد 149، المجلد 38، يوليو 2002.
- 39- الأشخم موسى، « الهجرة غير الشرعية المشكلة والأبعاد، طرابلس » ، مجلة دراسات، عدد 28، 2007.

- 40- بشير هشام، «الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها» مجلة السياسة الدولية، عدد 179، جانفي 2010.
- 41- بشير هشام، «إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي» ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 179، يناير 2010.
- 42- دخالة مسعود، «واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها» المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014.
- 43- خثيم مصطفى أبو القاسم عبد الله، «الهجرة والعمالة: واقع جديد»، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006.
- 44- عبد الناصر وليد، «التعاون بين دول الجنوب (دراسة حالة لمجموعة خمس عشر)» ، مجلة العلوم السياسية، العدد 131، 1998.
- 45- غربي محمد، «من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة البحر الأبيض المتوسط» ، دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ماي 2009.
- 46- غربي محمد، «التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجاً»، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 08، 2012.
- 47- طه محمد سفير أحمد، «قضايا إفريقية والنظام العالمي الجديد»، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، يوليو 1993.
- 48- ماكنيلي برونسون، «3الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية» ، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، يوليو 2006.
- 49- مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، دورية علمية محكمة تصدر فصليا، العدد 11، 2014.

### ثالثا: المذكرات:

- 50- العاقل رقية، «إشكالية الأمن والهجرة في غرب المتوسط» ، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008.

- 51- بن زيوش غالية، «الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينيات»، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2005.
- 52- بوزيد أسامة، «الحوار الأطلسي -المتوسطي- دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط (2001-2015)»، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016).
- 53- بوسعدية وهيب، «العلاقات المغربية الأوروبية»، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002).
- 54- رشيد ساعد، «واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني»، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012).
- 55- صايش عبد المالك، «التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية»، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق قسم القانون العام، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006/2007.
- 56- طالح نصيرة، «اثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة الى الخارج: دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج»، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونيا، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2010-2011.
- 57- طبوش سفيان، «الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة» أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف، 2016/2017.
- 58- طبيب كمال، «ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغربية»، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر 3، 2011/2012.
- 59- ذياب شوقي، بوعكاز صبرين، «البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط» دراسة حالة المغرب أنموذجاً»، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2016.
- 60- متقي كريم، «الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوروبا»، رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.

#### رابعاً: التقارير:

- 61- تقرير صادر عن منظمة هيومن ريتس ووتش، بعنوان « وقف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين »، الجزء 3 ، الكتاب 18 رقم 05، سبتمبر 2006.
- 62- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

#### خامساً: الملتقيات والندوات العلمية:

- 63- بوكساني رشيد، دبش أحمد، « مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي » ، (الملتقى الدولي حول "التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، يوم 9 و8 ماي 2004).
- 64- دريز محمد الأسعد، « تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عملية الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية »، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب" تونس 2003.
- 65- دخالة مسعود، « واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها » محاضرة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 3.
- 66- رشاد احمد، « المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة »، (ندوة علمية نظمت في الجامعة الأمريكية، مصر، يوم 1-10/02/2010م).
- 67- فالي دوتشه، ورقة بحثية حول « أفاق التعاون بين ليبيا ومنظمة الهجرة الدولية »، 25 أفريل 2006 ، ألمانيا: مؤسسة حكومية، 2006.
- 68- مجدوب عبد المؤمن، « ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورو مغربية » جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 69- موله عبد الله، « التعاون الأورو-متوسطي بين عهدين » ، (الملتقى الدولي حول: "أثر التوسع الأوروبي على المشروع المتوسطي -معطيات جديدة- إستراتيجية جديدة"، عناية في 06-2003/12/07).
- 70- ناجي عبد النور، « الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي »، ورقة بحث مقدمة في ملتقى قسنطينة، 2008.

71- زايري بلقاسم، « الإقليمية الجديدة ومكاسب تحرير التجارة: نموذج عقد الشراكة ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي»، ملتقى الدولي حول "الجزائر والنظام العالمي الجديد"، جامعة عنابة، 29 و30/04/2002.

سادسا: الجــــرائد:

72- درقي محمد، « إنشاء ديوان مركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية قريبا » ، جريدة الخبر، العدد 4745، بتاريخ 13-14/07/2006.

73- خير الدين محمد، « مأساة المهاجرين الأفارقة: المغرب يقبض الثمن ويتهم الجزائر » ، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 346، الأسبوع من 15 إلى 21/10/2005.

74- يس حميد، « مؤتمر الرباط حول الهجرة يستجيب لها حبس أمني ولا يعكس انشغالات الأفارقة، حوار مع الوزير الجزائري المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية »، يومية الخبر، العدد 4754، بتاريخ 13-14/07/2006.

01- مواقع الانترنت:

75- عياش محمد إبراهيم، « الهجرة السرية، الجزء 2 » ، الحوار المتمدن، بتاريخ 2/5/2014 .

## فهرس المحتويات:

| العنوان                                                               | الصفحة  |
|-----------------------------------------------------------------------|---------|
| مقدمة                                                                 | 01..... |
| الفصل الأول: مدخل مفهوماتي ونظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية            | 09..... |
| تمهيد:                                                                | 10..... |
| المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية                                | 11..... |
| المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية                                | 11..... |
| المطلب الثاني: علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم الأخرى              | 15..... |
| المطلب الثالث: دوافع الهجرة غير الشرعية                               | 22..... |
| المبحث الثاني: المداخل النظرية لتفسير الهجرة غير الشرعية              | 26..... |
| المطلب الأول: المدخل الاقتصادي للهجرة غير الشرعية                     | 26..... |
| المطلب الثاني: المدخل النفسي للهجرة غير الشرعية                       | 27..... |
| المطلب الثالث: المدخل الاجتماعي للهجرة غير الشرعية                    | 30..... |
| المبحث الثالث: آثار وأنواع الهجرة غير الشرعية                         | 32..... |
| المطلب الأول: آثار الهجرة غير الشرعية                                 | 32..... |
| المطلب الثاني: أنواع الهجرة غير الشرعية                               | 36..... |
| خلاصة الفصل:                                                          | 39..... |
| الفصل الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورو مغاربية | 40..... |
| تمهيد:                                                                | 41..... |

|                                                                                       |    |
|---------------------------------------------------------------------------------------|----|
| المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية.....                                  | 42 |
| المطلب الأول: الانعكاسات الاجتماعية .....                                             | 42 |
| المطلب الثاني الانعكاسات الاقتصادية.....                                              | 45 |
| المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والأمنية.....                                      | 48 |
| المطلب الأول: الانعكاسات السياسية.....                                                | 48 |
| المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية.....                                                | 51 |
| المبحث الثالث: الانعكاسات الثقافية والحضارية.....                                     | 55 |
| المطلب الأول: اشكالية الاختلاف الحضاري بين المهاجرين والأوروبيين.....                 | 55 |
| المطلب الثاني: اشكالية التمييز العنصري وصعوبة الاندماج.....                           | 56 |
| خلاصة الفصل: .....                                                                    | 61 |
| الفصل الثالث: الآليات والحلول الأورو مغربية المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية ..... | 62 |
| تمهيد: .....                                                                          | 63 |
| المبحث الأول: الاستراتيجية الأمنية لوقف الهجرة غير الشرعية .....                      | 64 |
| المطلب الأول: الآليات الأمنية لاحتواء الهجرة غير الشرعية.....                         | 64 |
| المطلب الثاني: التعاون الأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية .....                        | 66 |
| المبحث الثاني: دعم التنمية عبر الشراكة الأورو مغربية لمحاربة الهجرة غير الشرعية ..... | 69 |
| المطلب الأول: الشراكة الاقتصادية والمالية.....                                        | 69 |
| المطلب الثاني: جهود الاتحاد الافريقي للتنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية .....         | 73 |
| المبحث الثالث: سياسة التعاون الأورو مغربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية .....          | 77 |

|                                                                  |    |
|------------------------------------------------------------------|----|
| المطلب الأول: التعاون شمال شمال لمكافحة الهجرة غير شرعية.....    | 77 |
| المطلب الثاني: التعاون جنوب جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية..... | 80 |
| المطلب الثالث: التعاون شمال جنوب لمكافحة الهجرة غير الشرعية..... | 84 |
| خلاصة الفصل:                                                     | 86 |
| الخاتمة                                                          | 87 |
| قائمة المراجع                                                    | 91 |
| فهرس المحتويات.....                                              | 99 |